كلية الاقتصاد والعلوم الإداريـة
قسم المحاسبة

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

"دراسة ميدانية على البنوك الأردنية"

The Effect of Implementation of IFRS 13 on the Qualitative Characteristics of Financial Information

"Field Study on Jordanian Banks "

إعداد
رضوان نـهار سليمان بني هانـي

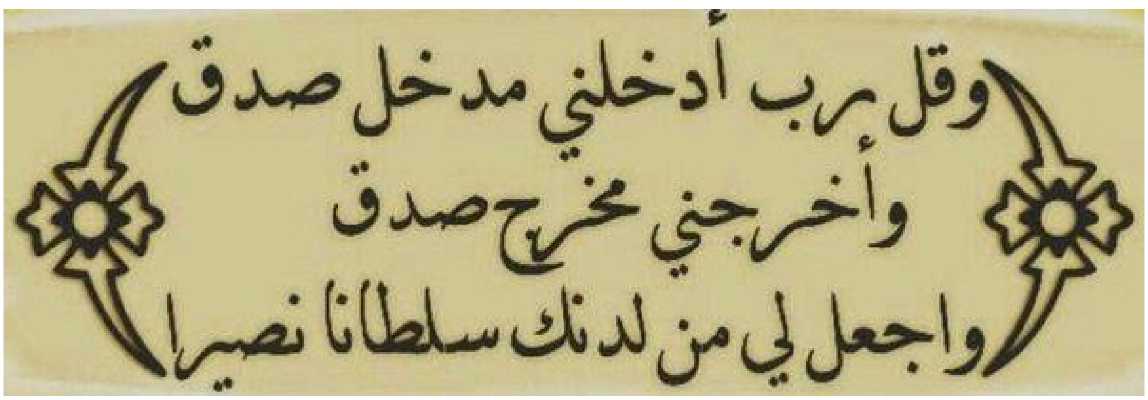
إشراف الدكتور
إبراهيم يوسف جويفل العبادي

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الإقتصادو العلوم الإدارية/ قسم المحاسبة
جامعة جرش

2017

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ



صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

"القرأن الكريم, سورة الإسراء – الآية80"

<u>قرار لجنة المناقشة</u>

نُوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية "

وأجيزت بتاريخ / / 2017.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتو/إبراهيم يوسف جويفل العبادي	(مشرفاً ورئيساً)	
الدكتور/ فارس سعود القاضي	(عضواً)	
الدكتور/ عبد الرحمن خالد الدلابيح	(عضواً خارجياً)	

جامعة جرش

التفويض

أنا الطالب: **رضوان نهار سليمان بني هاني** أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي وعنوانها " **أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية** " للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

اسم الطالب: رضوان نهار بني هاني

التوقيع:

التاريخ:

الشكر والتقدير

أعظم الشكر وأجزله وأكمله لله رب العالمين على عظيم فضله وكبير إحسانه أن أتمَّ علي نعمه ، وأن وفقني لإتمام هذا العمل.

مَنْ لا يَشْكُرِ النَّاسَ لا يَشْكُرِ اللَّهَ ، من هنا أتقدم بجزيل شكري لجامعة جرش **والاستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني** رئيس الجامعة الذي لامس بإنسانيته قلب كل طالب، والذي كان سببا في مساندته للباحث وتشجيعه ، له من الباحث كل الشكر والتقدير وجزاه الله عنه خير الجزاء.

كما اتوجه إلى الإنسان الرائع، إلى من كان منارة الدرب للوصول إلى النجاح، إلى من ساهم ومنح وأعطى من جهده وعلمه الكثير إلى ***الدكتور ابراهيم العبادي*** لك مني كل الشكر والتقدير والإحترام داع المولى عز وجل أن يجزيه خير الجزاء.

واتقدم بجزيل الشكر وفائق الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة وتمحيص هذا الجهد المتواضع ، فلهم مني كل الشكر والتقدير وادعو الله ان يجزيهم خير صنيعهم.

كما ولا يفوتني التقدم بالشكر للقائمين على كلية الاقتصاد، واخص بالذكر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة، وزملائي من طلبة الدراسات العليا في القسم على ما قدموه من مساندة ومساعدة لي.

واتقدم أيضا بالشكر و التقدير لكل من قدم لي النصح والعون والإرشاد ولو بكلمة واحدة والشكر موصول الى **الدكتور جمعة فلاح حميدات** حيث كان أباً لي ومرشداً ولم يبخل علي بعلمه ابدا .

الباحث

رضوان بني هاني

الإهداء

إلى النور الذي رافق دربـي ... إلى الحـــــــــب الذي هوَّن عليَّ تعـــبي

إلى العائلة التي احتوتني وشجعتني ... إلى العاطفة التي دعت إلي لتحرسني

إلى من أشتاق إليهم في ليلي ونهاري

...... إليكم أنتم ......

إلى من تحـــــــت جناحيـــــه تربـــيت

إلى من في حضـــــــــــنها ارتـمــــيت

كم من لحظة إليك في ضــــعفي احتمـــيت

ومهما نظرت في عينيك أشعر أني ما ارتويت

وكـــم مــن رســـــــــول فيكم أوصـــى

مـــن محـمـد وعيســـــــى وموســـــى

أن الجنــــة في رضــــاكم هي المبتــــغى **والدي ووالدتي الغاليين**

إلى من أضــــــحكوا وجنتي في ترويحـــــي

إلى من كانوا ســعادة وســـــروراً لروحــــي **إخواني الأعزاء**

إلى أصحاب الأيادي المـمدودة بالعـطاء

إلى من يقومـوني بلا خـــــداع أو رياء **أصدقائي الاوفياء**

إلى الزملاء في **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي** وأخص بالذكر **د. جاد الله الخلايلة** مدير ادارة فرع ضمان اربد ،**و الزملاء في مديرية ضمان منطقة جرش واخص بالذكر السيد علي ابو حسان**وا إلى بيتي الثاني وأهلي فيه/ فرع إدارة ضمان اليرموك واخص بالذكر **السيد محمد الطعاني** والصديق العزيز **حسين الشمالي** والاخوان في قسم التفتيش.

إلى كل من مد يد العون والمساندة لينجح هذا العمل اليهم جميعا أهدي ثمره جهدي .

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

16	فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	75
17	الإحصاء الوصفي لعبارات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق	76
18	فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق	77
19	الإحصاء الوصفي لعبارات متغير حيادية المعلومات المحاسبية	78
20	الإحصاء الوصفي لعبارات متغير حيادية المعلومات المحاسبية	79
21	الإحصاء الوصفي لعبارات متغير التوقيت المناسب المعلومات المحاسبية	80
22	فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على حيادية المعلومات المحاسبية	81
23	الإحصاء الوصفي لعبارات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للفهم	82
24	الإحصاء الوصفي لعبارات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للفهم	83

قائمة الاختصارات

الإسم الكامل	الاختصار
معايير الإبلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards	IFRS
مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board	IASB
مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board	FASB
معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard	IAS
محاسب اداري معتمد Certified Management Accountant	CMA
محاسب قانوني مرخص Certified Public Accountant	CPA
المحاسب القانوني الاردني المرخص Jordanian Certified Public Accountant	JCPA
المدقق الداخلي المعتمد Certified Internal Auditor	CIA
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences	SPSS
Securities and Exchange Commission لجنة الاوراق المالية والبورصات	SEC

ملخص الدراسة باللغة العربية

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية

إعداد/ رضوان نهار سليمان بني هاني إشراف/ د. إبراهيم يوسف جويفل العبادي

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، و الحيادية، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم). ولتحقيق ذلك فقد صمَّمَّ الباحث استبانة تم توزيعها على (60) مشاركاً في عشرة بنوك أردنية مدرجة في بورصة عمان، أعيد منها (58) استبانة تم تحليل (55) استبانة منها؛ اي بمعدل استجابة تفوق 91%. وقد استخدم الباحث اختبار تي للعينة الواحدة إضافة لبعض الأساليب المساندة لإختبار الفرضيات وذلك بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS Ver.23.

وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والحيادية، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم) وبناء عليه أوصى الباحث بالإلتزام بما سنه المشرع الأردني من حيث الالتزام بتطبيق هذا الميعار .

الكلمات المفتاحية: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – محاسبة القمية العادلة –معيار الإبلاغ المالي الدولي– IFRS. 13

ملخص الدراسة باللغة الانجليزي

The Effect of Implementation of IFRS 13 on the Qualitative Characteristics of Financial Information: Field Study on Jordanian Banks

Preparing/ Radwan N. Bani Hany **Supervisor/ Dr. Ibrahim J. Abbady**

Abstract

The study aimed to know the effect of the implementation of IFRS 13 on the qualitative characteristics of accounting information (relevance, Faithful representation, comparability, verifiability, Neutrality, timeliness, and Understandability). To achieve that, the researcher designed a questionnaire that was distributed to (60) participants in ten Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange, from which (58) questionnaires which were returned, (55) questionnaires were analysed with a response rate exceeding 91%. The researcher used on sample t-test, in addition to other supporting methods for hypothesis testing using the Statistical Package for Social Sciences SPSS Ver.23.

The results of the study have shown that the implementation of IFRS 13 affects the qualitative characteristics of accounting information (relevance, Faithful representation, comparability, verifiability, Neutrality, timeliness, and Understandability). Accordingly, the researcher recommended to abide by the provisions of the Jordanian legislator in terms of the obligation to apply IFRS. 13 and conduct many future studies related to the benefits of this implementation.

Keywords: Qualitative Characteristics of Accounting Information - Accounting for Fair Value - IFRS. 13

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 المقدمة

2/1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3/1 أهمية الدراسة

4/1 أهداف الدراسة

5/1 فرضيات الدراسة

6/1 أنموذج الدراسة

7/1 هيكل الدراسة

1/1 المقدمة

تعتبر عملية إعداد القوائم المالية من أهم المراحل المحاسبية لما يترتب عليها من مسؤولية تجاه المعلومات التي تقدمها إلى المهتمين بنشاط الشركات، فهناك مجموعة من الأسس وأدوات القياس المستخدمة إضافة إلى المبادئ ومعايير الإبلاغ المالي الدولي لتقديم المعلومات بطريقة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحيث يتحقق التمثيل الصادق و الملاءمة والموثوقية. وقد تم الإعتراف بالكثير من هذه الأسس كمعايير محاسبية من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ومن أهم القضايا التي تعالجها المحاسبة المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية هي اظهار القيم الحقيقية للأصول، ضمن طرق واساليب قياس محاسبية متفق عليها وملائمة لواقع اقتصادي مختلف ومتقلب.

على ذلك تم انتهاج نموذج القيمة العادلة كبديل لمبدأ التكلفة التاريخية لقياس الأصول المالية وغير المالية من طرف هيئات المعايير المحاسبية من خلال إصدار معايير تتضمن استخدام القيمة العادلة خلال السنوات الأخيرة، حيث برز اسم"القيمة العادلة "ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 " القيمة العادلة" ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتبارا من (2013/1/1) (ابو نصار وحميدات، 2016: 824) حيث أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية مع إتباع حيادية تامة. وقد استوحى هذا النظام المحاسبي الحديث الذي اخذ نموذج القيمة العادلة ضمن قواعد خاصةللتقييم وا ٍعادة التقييم و سخرت كل الإجراءات والخطوات التنظيميةو التشريعية التي من شأنها تفعيل إمكانية استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية التي تتخذ التكلفة التاريخية كأساس للقياس. لما في استخدام هذا المفهوم من أثر إيجابي على نوعية البيانات المالية وخصائصها وزيادة درجة ملائمتها لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

2/1- مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن عملية تقييم الأصول المالية تعتبر من القضايا الهامة وخاصة في ظل انفتاح الاستثمار وظهور الشركات العالمية، فقد تطورت عملية الاستثمار حيث أصبح من السهولة بمكان الاحتفاظ بأدوات مالية لشركات متعددة الجنسيات حول العالم في محفظة استثمارية واحدة. مما أدى لظهور مطالبات بالعمل على إيجاد طريقة عادلة لإظهار قيم هذه الاستثمارات في القوائم المالية، ومن أهم القطاعات التي تعمل في الإستثمارات المالية كما هو معلوم هي البنوك، فمن هنا جاء معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 لتوضيح طريقة المعالجة المحاسبية اللازمة في تقييم هذه الإستثمارات وخاصة نتيجة ضعف مبدأ التكلفة التاريخية في التعبير عن القيم الملائمة لتلك الأصول في مثل هذا النوع من الأصول نتيجة التقلبات الإقتصادية وانخفاض أو ارتفاع قيمها وفقا لأحداث السوق وما يتعلق بالتغييرات في البيئة الإستثمارية وما له من تأثير على الوضع المالي للشركات.

ونظراً لأن متخذ القرار يعتمد في قراراته على المعلومات المحاسبية خاصة المنشورة منها والتي تشكل مخرج لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 أحد مكوناتها لذا فكان من المتوقع أن تتأثر المعلومات المحاسبية من تطبيق هذا المعيار.

فقد بينت إحدى الدراسات استجابة قوية في سوق شنغهاي للمعلومات المبنية على القيمة العادلة خاصة في القطاع المالي (Wang et el, 2017)، كما بينت دراسات أخرى في البيئة العربية تحسن ملاءمة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق هذا المعيار كما في سوق السودان (عثمان، 2016) أو في البنوك الأردنية (دنون، 2015).

ونظرا لحداثة تطبيق هذا المعيار فقد تناول الباحث إجراء هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق هذا المعيار على عناصر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية.

استنادا إلى ما سبق تظهر مشكلة الدراسة للإجابه عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية.

2) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية.

3) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في للبنوك الأردنية.

4) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق في للبنوك الأردنية.

5) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية حيادية المعلومات المحاسبية في للبنوك الأردنية.

6) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية التوقيت المناسب في المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية.

7) هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية القابلية للفهم في المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية.

3/1- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال الآتي:

1/3/1- أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار وخاصة ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرار. و أن هذا المعيار يساعد في التحول من القياس بالقيمة التاريخية إلى القياس بالقيمة العادلة لعناصر مهمة في القوائم المالية مما يعمل على وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

2/3/1- بالرغم من وجود دراسات في هذا المجال، إلا أن تلك الدراسات أجريت في وقت عدم تطبيق معيار القيمة العادلة، أو مع بداية تطبيقه، مما قد لا يعطي نتائج ذات مدلول لأنها إما لم تكن مطبقة أو أنها في بداية التطبيق مما جعل المقيمين لا يدركوا بعد نتائج التطبيق.لذا كان من الضروري برأي الباحث إجراء هذه الدراسة بعد أن شرعت البنوك الأردنية في تطبيقه وألزمت بذلك.

3/3/1- تناولت الدراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 والذي يبحث كيفية إظهار القيمة العادلة للأصول المالية في القوائم المالية، مما قد يكون فيها من منافع للمدققين ومتخذي القرار بصفة عامة ومما يساهم في تقييم عادل لأصول والتزامات المنشآت.

4/1- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على البنوك الأردنية"، من خلال الاهداف الرئيسية التالية:

1- تسليط الضوء على معيار الإبلاغ المالي الدولي (13).
2- معرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

5/1- فرضيات الدراسة

بناءً على ما تم مناقشته في مشكلة الدراسة وأسئلتها وما ترتب على ذلك من أهداف للدراسة فانه تم صياغة فرضية رئيسية وفرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيه عند مستوى الدلاله ($\alpha \leq 0.5$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية للقوائم المالية في البنوك الأردنية.

فرضيات فرعية وتشمل:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيه عند مستوى الدلاله ($\alpha \leq 0.5$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية الملاءمة للقوائم المالية في البنوك الأردنية.

2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيه عند مستوى الدلاله (α≤0.5) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأردنية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.5) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأردنية للمقارنة .

4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.5) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية قابلية التحقق للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأردنية.

5. الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.5) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية حيادية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأردنية.

6. الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.5) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأردنية.

7. الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.5) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأردنية.

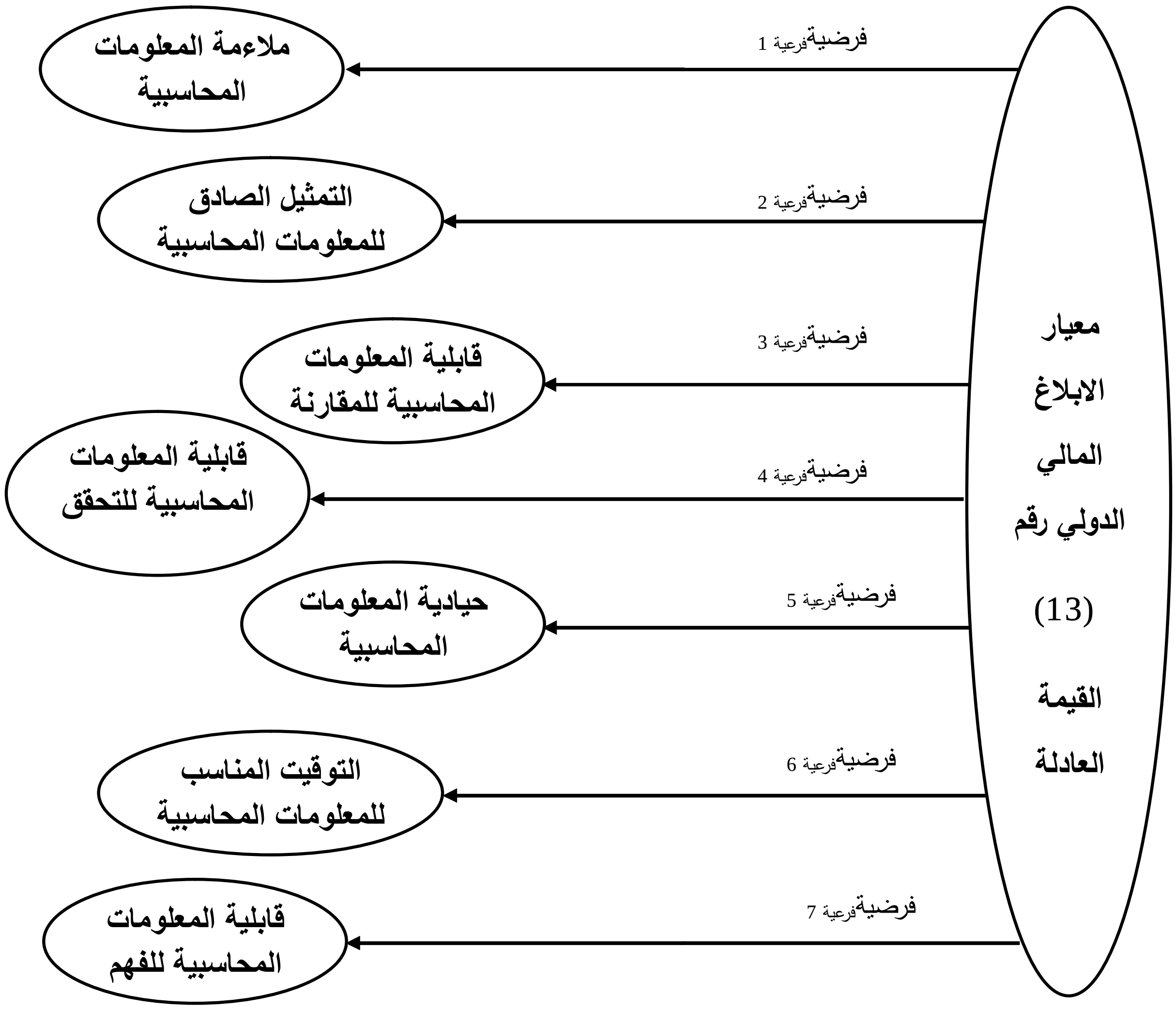
6/1 - مخطط متغيرات الدراسة:

المتغير التابع

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المتغير المستقل

تطبيق IFRS. 13



الشكل (1-1) أنموذج الدراسة

7/1 - هيكل الدراسة:

تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسةو الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة.

الفصل الرابع: إختبار الفرضيات.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

الفصل الثانـي

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

- الإطار النظري
- الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

مقدمة

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) قياس القيمة العادلة من المعايير الحديثة الذي تناول كيفية قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وأن ضرورة هذا المعيار تأتي مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وتطبيقاته، وقد بدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتبارا من (2013/1/1)، وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي Fainacial Accounting Standards Board (FASB) لتطوير متطلبات العامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها، ونظرا لأهمية المعلومات المالية باعتبارها عنصرا هاما في تحديد قيمة الشركة وطبيعة نشاطها، للجهات المهتمة من جهات حكومية ومقرضين ومستثمرين ومالكين، فإنه كان لزاما توفير المعايير المحاسبية اللازمة لتقديم معلومات ذات خصائص نوعية تخدم تلك الجهات، في حين يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي13 حديثا وله فوائد وآثار إيجابية على جودة التقارير المالية (الحطاب، 2012؛ العواقلة، 2012) ، فإنه لابد من تسليط الضوء على أهمية المعيار، في حين تعتبر البنوك هي من أهم تلك المؤسسات التي تستخدم القوائم المالية في توفير خدماتها المالية لزبائنها وتهتم في جودتها. **وتناولت الدراسة في هذا الفصل المباحث التالية:**

1/2- المبحث الأول: معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) قياس القيمة العادلة.

2/2- المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3/2- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

1/2- المبحث الاول

معيار الإبلاغ المالي الدولي 13

1/1/2- مقدمة

هناك عدة بدائل للقياس تستخدم في تقييم الأصول لغايات عرضها ضمن القوائم المالية إلا أنه من الناحية النظرية قد اعتمد الفكر المحاسبي على نموذجين رئيسيين للقياس هما: نموذج محاسبة التكلفة التاريخية، ونموذج محاسبة القيمة العادلة، ولكل نموذج مجموعة من المبررات التي يستند إليها، بينما تم توجيه انتقادات لكل نموذج في سبيل الوصول إلى نموذج مناسب للقياس.

2/1/2- نموذج التكلفة التاريخية

إن التكلفة التاريخية تعبر عن الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وليست موضع شك في دقتها وصحتها في وقت الاكتساب أوالتملك، وا إنما يظهر ضعف هذا المبدأ بعد التملك أو وقت الحدث إذ تصبح القيمة من الماضيو الذي يختلف قليلاً أوكثيراً عمَّا هو في الواقع. ويعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك القوانين والأنظمة المحاسبية بها، والتي توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس كما وتسهل عملية التحقق بدقة من البيانات وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية (صالح، 2009: 36). إلا أنها براي الباحث قد تصبح المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 وغيره أقلملاءمة و أقل صدقاً في تمثيلها.

وهناك مبررات تستند إليها بعض الدول لمبدأ التكلفة في أنظمتها، وذلك لأن المحاسبة تعتمد على البيانات المبنية على أساس الإثبات؛ أي على دليل موضوعي، وخالية من الحكم

الشخصي. ويتميز مبدأ التكلفة التاريخية بالموثوقية العالية ، ويراعي اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر المكونة لإطار فكر المحاسبة المالية (كالاعتراف بالإيرادات، وفرض وحدة القياس، والحيطة والحذر، ومبدأ المقابلة)، ويشار إلى انه يرغب معدو القوائم المالية والمدققون في وضع أهمية أكبر على موثوقية المقاييس من أجل سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية، الأمر الذي يوفره مبدأ التكلفة التاريخية (جعارة،2012: 19). كما انه يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية التبادل بشكل حقيقي للإعتراف بالقيمة وقياسها، وهو ما يؤكد وجود الموضوعية و الموثوقية بشكل أكبر لدى مبدأ التكلفة التاريخية.

وبالرغم من أن مبررات استخدام مبدأ التكلفة التاريخية مقنعة إلا أنه لا يخلو من العيوب التي يمكن إيجازها في التالي (صالح، 2009: 38):

- الادعاء بعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد على أساسها هذه الخاصية التي تشكل الأهمية الأولى عند القياس، ما يضعف قيمة المعلومات من ناحية القياس.
- تعتبر التكلفة التاريخية تكلفة غارقة بمعنى عدم تأثيرها على القرار المراد اتخاذه أثناء عملية اختيار أو اتخاذ القرارات، وهذا ما يؤكد عدم ملاءمتها في عملية اتخاذ القرارات.
- يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملاءمة أكثر من الموثوقية من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما لا يوفره مبدأ التكلفة التاريخية لتجاهل عامل التضخم الذي من شأنه عرض القوائم المالية بشكل مشوه مقارنة مع الواقع الإقتصادي.
- تتطلب بعض القطاعات كالبنوك إلى معلومات وبيانات متجددة وأكثر واقعية ومتفقة مع السوق وهذا ما لا توفره التكلفة التاريخية.

ويرى الباحث أن هذه الانتقادات فيها تجنٍ على التكلفة التاريخية التي لا غنى لأي مؤسسة عنها كونها موضوعية يمكن الوثوق بها، فانخفاض الملاءمة حسب رأي النقاد – والذي يؤيده الباحث- يقابله ارتفاع الموثوقية والموضوعية في بيانات التكلفة التاريخية؛ فكما تواجه نقداً فإن له مزايا. وبالتالي يمكن برأي الباحث إعداد قوائم مالية تاريخية بشكل أساسي جنبا إلى جنب مع القوائم بالقيمة العادلة للأخذ بالحسنيين الملاءمة والموثوقية و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3/1/2- نموذج محاسبة القيمة العادلة

تمت عملية تحديد المفاهيم و التعاريف المتعلقة بالقيمة العادلة بأشكال متعددة فقد تم تعديل مفهومها عدة مرات ضمن إصدار ات مجالس معايير المحاسبة لمحاسبة القيمة العادلة، ومنها: مجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و معايير المحاسبة الأمريكية FAS وكذلك المعايير المحاسبية الدولية IAS أو إصدار ات معايير الإبلاغ المالي IFRS و من أهم التعريفات التي اشتهرت لمحاسبة القيمة العادلة تعريف مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB (2006) وذلك ضمن المعيار ر قم FAS 157 بأنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في تاريخ القياس" (FASB, Bra 157, 2006).

وعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية ضمن معايير المحاسبة الدولية IAS بأنها: "المبلغ الذي يمكن تبادل أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف عالمين وراغبين في معاملة بين طرفين مستقلين" (IAS, 2015,39).

كما عرفه الإصدار الخاص بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي بأنه " السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"(IFRS, 2016) .

ولقد توالت وتتابعتإصدارات المعايير الخاصة بالقيمة العادلة منذ الثمانينات وا إلى يومنا هذا ونجد أن المعايير الخاصة بموضوع القيمة العادلة صدرت عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB وعن مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة (IAS, 2015).

إنّ المعايير المحاسبية في كثير من الدول المتقدمة والنامية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون يلاحظ تخليها شيئاً فشئياً عن نموذج التكلفة التاريخية، واستبداله بالقياس على أساس القيمة العادلة. فقد أجرت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تعديلات على معيار المحاسبة الخاص بالأصول الثابتة (IAS 16)، ومعيار المحاسبة الخاص بالأصول غير الملموسة (IAS 38) ومعياري المحاسبة الخاصين بالقياس والافصاح عن الأدوات المالية (IAS 32)، (IAS 39) ومعيار المحاسبة رقم (IAS 40) الخاص بالاستثمارات العقارية، ومعيار المحاسبة رقم (IAS 41) الخاص بالزراعة وما بها من أصول حيوية ومنتجات زراعية ناتجة عنها، ومعيار الإبلاغ المالي الخاص بالأدوات المالية(IFRS 9) والذي سيعوض معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) في 2018 (IAS, 2015,39).

وبموجب هذه المعايير أصبح القياس المحاسبي معتمدا بشكل أساسي على القيمة العادلة، وأنه في حال تمّ القياس طبقا لأساس التكلفة التاريخية فإنه يجب الإفصاح عن الأسباب التي منعت المؤسسة من الوصول إلى قياس للقيمة العادلة يعتمد عليه، بل وتقدير المدى الذي يمكن

أن تقع فيه القيمة العادلة إن أمكن. وذلك لأن التكلفة التاريخية تعتبر هنا استثناء من القاعدة طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13.

ويعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي " IFRS 13" قياس القيمة العادلة هو الإطار الوحيد للقياس بالقيمة العادلة عندما توجب ذلك المعايير الأخرى، وقد تم إصدار ه في العام 2011 من مجلس معايير المحاسبة الدولية ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من الدورات التي تبدأ في عام 2013 حيث تم إصدار ه بصورة تدريجية وفق شروط معينة، وكان نتيجة مجهود ست سنوات بين مجلسي IASB, FASB (IAS, 2015).

4/1/2- مجال تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13)

وضع المعيار IFRS 13 إرشادات عامة بشأن كيفية تقدير القيمة العادلة لجميع الأصول والالتزامات والهدف من ذلك هو توسيع نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية وجعله المعيار الوحيد الذي يمكن من قياس القيمة العادلة وتطبيقه على كافة المعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بالقياس بالقيمة العادلة. فيما يعتبر المعيار IFRS 13 المعيار الوحيد الذي يعطي تعريفا صريحا للقيمة العادلة ويحدد كيفية استخدامها ويبين العناصر التي تدخل ضمن نطاق تطبيقه وكيفيات ذلك، ويلجأ إليه عندما يتعلق بالقيمة العادلة ولأجل ذلك اعتبر المعيار النموذج (العرود، 2012).

ويمكن حصر العناصر التي تدخل ضمن مجال تطبيق معيار الإبلاغ المالي جميع المعاملات المالية وغير المالية التي تتطلبها المعايير المحاسبية الأخرى أو تسمح بذلك، ويشمل جميع المنشآت التي تتخذ المعايير المحاسبية كدليل لمحاسبتها، كما يستثنى من نطاق تطبيقه العمليات التي تتم وفق معايير الإبلاغ المالي IFRS2 & IFRS17، ويتم تطبيق معيار الإبلاغ

المالي IFRS, 13 عندما تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الافصاح عن قياس القيمة العادلة، أو عند قياس القيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع لقياس للأصول والالتزامات المالية بشكل أساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة.

- ولا ينطبق هذا المعيار على قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها كما ورد في نصه لما يلي: (IFRS. 13, 2016).

أ- عمليات المدفوعات على أساس الأسهم والتي تقع ضمن نطاق IFRS2.

ب- عمليات عقود الايجار والتي تخضع لنطاق معيار IAS 17

ج- المقاييس التي تشابه القيمة العادلة لكنها ليست بقيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار " المخزون IAS2 "، أو القيمة من الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار IAS36 "الانخفاض في قيمة الموجودات ".

د- كما أن متطلبات الافصاح الواردة في هذا المعيار لا تنطبق على معيار رقم IAS 19 "منافع العاملين " كما لا تنطبق متطلبات الافصاح على خطط منافع التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة بموجب معيار IAS 26.

هـ- كما ولا تنطبق متطلبات الافصاح الواردة بهذا المعيار على الأصول التي تكون لها القيمة القابلة للاسترداد تساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف التخلص من الأصل بموجب معيار المحاسبة IAS36 " الانخفاض في قيمة الموجودات"(IFRS. 13, 2016).

ويشمل أيضا مجال تطبيقه جميع المؤسسات التي تعتمد المعايير المحاسبية الدولية كأساس في المحاسبة المالية لها ويطبق على جميع عناصر الأصول والخصوم وقد يتم اللجوء إلى استخدامه في المرحلة الأولية للحسابات والقوائم المالية وقد يلجأ إليه في نهاية الإعداد عند عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة وخاصة المعيار IFRS 7 " الأدوات المالية: الإفصاحات" والمعيار IAS 40 "الممتلكات العقارية" (IFRS. 13, 2016).

5/1/2 - اساليب تقييم القيمة العادلة

حدد المعيار IFRS 13 أساليب تقييم القيمة العادلة المناسبة حسب الظروف التي توفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المدخلات غير القابلة للقياس وذلك لوضع طريقة سليمة في التقدير مبنية على أسس قابلة للتقييم IFRS. 13, 2016.

1/5/1/2 مداخل تقييم وقياس القيمة العادلة

لقد حدد المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 13 لثلاثة مداخل (مدخل السوق، مدخل الدخل ومدخل التكلفة) لتقييم وقياس القيمة العادلة التي يمكن استخدامها في معظم حالات التقييم التي تناسب الظروف السائدة والتي تتوافر عنها بيانات كافية ليتم استخدامها لقياس القيمة العادلة. كما يلي (معايير الإبلاغ المالي، 13، فقرة ب5-ب11):

1- **مدخل السوق:** يقصد بمدخل السوق أن تقوم المؤسسة عند تقييم القيمة العادلة بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق بحيث أن السوق يكون هو الأساس في التقييم، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة ومشابهة، و أساليب التقييم تشمل مصفوفة التسعير،و التي تستخدم أساسا لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، وا إنما أيضا بالاعتماد على الرقم القياسي.

2- **مدخل الدخل:** ويتم وفقا لهذا المدخل بتحويل المبالغ المستقبلية وهي التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات، إلى مبلغ واحد وتعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل.

3- **مدخل التكلفة (التكلفة الاستبدالية):** يقوم مدخل التكلفة حسب المعيار IFRS 13 على المبلغ الذي سيلزم حاليا ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل والذي يعبر عنه بتكلفة الاستبدال الجارية، أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال القدرة الخدمية للأصل ويسمى بتكاليف الاستبدال الحالية ويكون السعر من وجهة نظر البائع ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناءا على التكلفة التي سيتحملها المشتري للحصول على الأصل، أو بناء أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة، معدلة بمدة التقادم يشمل التقادم كلا من التدهور أو التقادم الماديو الفني.

2/5/1/2 مدخلات أساليب تقييم القيمة العادلة

يستند في تقييم القيمة العادلة إلى مدخلات أساليب التقييم وهي نوعان (مدخلات قابلة للملاحظة ومدخلات غير قابلة للملاحظة)، وتصنف وفق التسلسل الهرمي للقيمة العادلة و المكون من ثلاث مستويات (المستوى الأول، المستوى الثاني والمستوى الثالث). وقد حدد المعيار IFRS 13 مدخلات أساليب التقييم التي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة، ويدل مصطلح مدخلات على 'الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركين في السوق في تسعير الأصول أو الالتزامات، بما فيها الافتراضات حول المخاطر، وتنقسم مدخلات أساليب التقييم إلى مدخلات قابلة للملاحظة ومدخلات غير قابلة للملاحظة (IFRS. 13, 2016):

1- المدخلات القابلة للملاحظة: وهي تلك المدخلات التي تقوم على بيانات السوق والتي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية، والتي تعكس الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركين في السوق في تسعير الأصل أو الالتزامات.

2- المدخلات غير القابلة للملاحظة: وهي المدخلات التي تعكس افتراضات الشركة المعدة للقوائم المالية وذلك عن افتراضات المشاركين في السوق التي تقوم على أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف، ويراعى عند استخدام أسلوب القياس بالقيمة العادلة ان تعظم من استخدام أقصى قدر ممكن من "المدخلات القابلة للملاحظة"، وأن تقلل لأدنى حد من استخدام "المدخلات غير القابلة للملاحظة".

3- التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة: التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة يحدد الأولوية بالنسبة لمدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة وأعاد بذلك مبادئ التسلسل المذكورة في معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 بثلاث مستويات رئيسية .

المستوى الأول: مدخلات قابلة للملاحظة-السعر المعلن في السوق النشطة: وهي الأسعار السوقية أو القيمة السوقية والمعلنة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة، والتي لدى الشركة -التي تعد القو ائم المالية - القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس ويشترط لذلك أن تتوفر في السوق النشطة مجموعة من الشروط وهي (IFRS. 13, 2016؛ كيسو وجيري، 2005):

1- ان جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.

2- وان يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في نفس الوقت.

3-كما و أن تكون الأسعار متاحة للجميع.

والأسعار السوقية التي تكون في السوق النشط توفر الأدلة الأكثر موثوقية من القيمة العادلة ويتم استخدامها دون تعديل لقياس القيمة العادلة عندما تكون متاحة، مع استثناءات محدودة .

المستوى الثاني: مدخلات قابلة للملاحظة-بخلاف السعر المعلن: إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة (وفقاً للمستوى الأول)، فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني وتكون قابلة للملاحظة المباشرة أو غير المباشرة، وهي تشمل ما يلي:

1- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.

2 - الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة.

3- الأسواق غير النشطة هي أسواق يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية أو أسعار معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري سواء بمرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.

4- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام (على سبيل المثال: أسعار الفائدة، منحنيات العوائد المالية القابلة للملاحظة عموما عن المدة المعلنة، التقلبات، سرعة الدفع المقدم، مخاطر الخسارة، مخاطر الائتمان والمعدلات الافتراضية.

5- المدخلات المشتقة من بيانات السوق القابلة للملاحظة، أو التي تؤكدها بيانات تلك السوق.

المستوى الثالث: وهي كل المدخلات غير القابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام، ويمكن استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة فقط في حالة عدم وجود مدخلات قابلة للملاحظة.

وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة التي تعد القوائم المالية ويجب أن تستخدم الشركة المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير لازمين في وضع تقديرات

التدفقات النقدية، واستخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة طالما لا توجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة فإذا وجدت فعلى المنشأة أن تعدل افتراضاتها لإدخال المعلومات السوقية في الاعتبار .

ويجب الإشارة إلى أن عملية تأهيل مستوى تقييم معين يبنى أساس المستوى الأدنى للمدخلات المستعملة في مراحل التقييم وعلى سبيل المثال إذا تم استعمال ثلاث مداخل في التقييم طبقا للمستوى الأول، ومدخل واحد طبقا للمستوى الثالث فإن عملية التقييم بمجملها يجب أن تتم وفقا للمستوى الثالث.

حيث يعمل التقييم على توفير قياس أكثر واقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة، ويهدف توفير قياس أكثر ملاءمة ودلالة للتدفقات النقديه المستقبلية، وذلك لتحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات وتحسين صور الأداء (IFRS. 13, 2016).

6/1/2 الانتقادات الموجهة لاستخدام القيمة العادلة

وجهت عدة انتقادات لمحاسبة القيمة العادلة من طرف المختصين في الحقل المحاسبي والمالي ومن طرف رؤساء إدارات كبرى الشركات في العالم وقد تشترك بعض هذه الانتقادات مع بعض مشاكل تطبيقها أو حتى مع الصعوبات التي تكتنف تطبيقها ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى القياس باستخدام القيمة العادلة: (IFRS. 13, 2016)

1- صعوبة القياس بالقيمة العادلة لكثير من الأصول غير المالية والاستثمارات العقارية ولكثير من الشركات بسبب عدم توافر السوق النشط من ناحية وتعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة أو صعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخرى.

2- التحيز الشخصي للقياس المحاسبي عند تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى.

3- سوء استخدام فروق إعادة التقدير من جانب إدارة الشركات لتحقيق مصالح ذاتية والتأثير على أسعار أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية.

4- تفتقر معلومات محاسبة القيمة العادلة في أغلب الحالات للكثير من الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، خاصة الموثوقية والثبات والقابلية للمقارنة والملاءمة في بعض الأحيان، مما ينعكس سلبا على أداء الوظيفة المحاسبية من ناحية ويفقد متخذ القرار مصداقيته من ناحية أخرى.

5- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

6- التأخر في إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير محاسبة القيمة العادلة، مما قد يترتب على ذلك عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح وبعض الشروط القانونية المطلوبة من جانب الجهات الرسمية من ناحية، والتأخر في توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية وبالتالي افتقار المعلومات المحاسبية لخاصية التوقيت المناسب من ناحية أخرى. وبراي الباحث إن توفر نماذج متعددة لتطبيق القيمة العادلة، وتوفر سوق نشط يعمل على تخفيف والتخلص من هذا الانتقاد خاصة في ضوء توفر تكنولوجيا المعلومات وبناء النمذجة وشبكات الربط.

2/2 المبحث الثاني

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1/2/2 مقدمة

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلابد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإن الهدف من تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقديم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية. (السيد، 2014: 85)

وحتى يتم اختيار الطريقة والأسلوب والمعيار المحاسبي المقبول قبولاً عاما لمعالجة و عرض المعلومات المحاسبية وتحديد نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بواسطتها فان الامر يلزم دائما تحديد واختيار البدائل التي تقدم المعلومات الأكثر إفادة لأغراض اتخاذ القرار. وقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) من خلالإصدار ه البيان رقم 2 لمفاهيم "معايير جودة المعلومات المحاسبية "التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأعلى إفادة والمعلومات الأدنى إفادة، لأغراض اتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عدد من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفةو المنفعة والأهمية النسبية للمعلومات (حنان، 2003).

وكما قد يوجد تداخلا واضح المعالم بين الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية وبين الخصائص التي يتسم بها مستخدمي هذه المعلومات فالمعيار السائد للحكم على الاختيار

المناسب بين البدائل المحاسبية هو فائدة ومنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والمعلومات المفيدة هي التي تكون قابله للفهم والاستخدام من قبل المستفيدين منها (الناغي، 2002: 50).

كما أن متخذي القرارات ينقسمون إلى قسمين (لطفي، 2005: 105): قسم داخل المنشاة وقسم خارج المنشأة كالمستثمرين والمقرضين والجهات الحكومة والمهنية، وغيرهم، وهؤلاء يعتمدون بشكل اساسي على المعلومات التي تحتاجها، ولكنها لا تستغني بمعلومات التقارير المالية في اتخاذ قرارتهم المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وتقيم الاداء.

ويختلف متخذوا القرار فيما بينهم، ومرد ذلك الاختلاف هو اختلاف مستوى التعليم، والفهم، والمعلومات التي لدى كل منهم والقرارات التي تواجههم. حيث ان المعلومات المحاسبية المفيدة من جهة مستخدم معين لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم اخر بعدم كفايتها للأغراض التي يطلبها حسب موقعه ومتطلباته، ولذلك يذهب البعض إلى أهمية معرفة نموذج قرار المستخدم الاساسي لتحديد المعلومات التي يتطلب منه تقديمها، ورغم صعوبة هذه المعرفة فانها تبين مدى اهمية التعرف على ما يبتغيه المستخدم بالنسبة للمحاسبة حتى يتمكن من توفير المعلومات المطلوبة لاحتياجات المستخدم وتقديمها. (كيسو وجيري، 2005)

2/2/2 الخصائص الرئيسية في المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من الخصائص التي يتوجب توفرها في المعلومات المحاسبية والتي ترتكز عليها عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى والتي تعبر عن الخصائص الأساسية: الملاءمة والتمثيل الصادق، والمجموعة الثانية وهي الخصائص الداعمة والمعززة وتشمل: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب والقابلية للفهم، وفيما يلي بيان لتلك الخصائص حسب التصنيف الحديث لها (IASB, 2010):

1/2/2/2 الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

أ - الملاءمة

تعتبر المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمه تنبؤيه وا ٍسترجاعية تؤثر في سلوك متخذي القرار وتأثر في اتجاهه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل ان تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار(الصيح، 2005).

في حين عر ف (الشريفي والعامري، 2009: 35) المقصود بالملاءمة على أنها قدرة المعلومات على خدمه اتخاذ قرار معين اما من خلال تخفيض حاله عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار من اجله. كما عرفها مجلس المعايير المحاسبية (FASB) بانها تلك المعلومات القادرة على احداث الفروق في القرار من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.

وقدمت خاصية الملاءمة الاطار الفكري للمحاسبة بواسطة (Chamnersn) عام 1996 الذي أوضح ان المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمه فلابد ان ترتبط هذه المعلومات بشكل منطقي بالغرض من استخدامها وان تكون مؤثره فيه (الهلي، 2009، 47).

ويرى الباحث أنه من الممكنتعر يف الملاءمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه من خلال قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار. وتعتبر خاصية الملاءمة هي التي تؤثر في سلوك متخذي القرار ويظهر ذلك نتيجة تقديرهم لأهمية المعلومات التي يحتاجونها في عملية اتخاذ القرار.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توفير ثلاث خصائص فرعيه هي:

- خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.
- خاصية القيمة الإسترجاعية (التغذية الراجعة) للمعلومات.
- التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات.

وفيما يلي سيتم التطرق لهذه الخصائص النوعية الفرعية لخاصية الملاءمة كما يلي (Adrian-Cosmin, 2015, 169- 171; Nobesa and Stadlerb, 2014,6-9):

أ/1- القيمه التنبؤية للمعلومات

تعد قدره المعلومات المحاسبية في تحسين مقدره متخذي القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة. فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي فبدون معرفه الاحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفه نتائج الاحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف؛ وبمعنى اخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها (الفداغ، 2002 :66).

ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار لابد ان تكون لها قيمه تنبؤيه لعمل اختبارات مستقبليه كما ويستحسن ان يكون لها أيضا القدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة، كما تعمل المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة عدم التأكد حول النتائج المتوقعة في المستقبل والتي تتخذ بناءاً على نتائج حصلت في الماضي. وعلى ضوء هذا يرى الباحث ان القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على القدرة على عمل

تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل. وتتلخص أهمية خاصية التنبؤ للمعلومات بإمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار.

أ/2- القيمة الاسترجاعية (التغذية الراجعة للمعلومات)

وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمه سإسترجاعية عندما تكون لها القدر ة على التغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبليه كما يطلق على خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية الراجعة لنتائج قرارات ماضيه كما تؤدي إلى تخفيض درجه عدم التأكد لدى متخذ القرار وصولاً إلى اتخاذ القرار الصحيح. (السيد، 2014: 85)

ب - التمثيل الصادق

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، وحيادية، وتتصف بأمانة ودقة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية.

وتقدر الموثوقية للمعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتعبير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية. وعرفت الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر (FASB) هي " خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل ما تزعم تمثيله".

ويرى الباحث ان خاصية الموثوقية والتمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

ب/1- الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين مقاييس المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل. وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً . حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، بمعنى آخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية ،فإن هذه التقارير تكون صادقة في العرض.

كما أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما (السيد، 2014: 85):

- تحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام أساس التكلفة التاريخية واتباع سياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.
- التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

ولابد للمعلومات المحاسبية أن تكون على قدر ممكن من الاكتمال وذلك لتصبح خالية من أنواع التحيز، ومن الطبيعي أن الاكتمال المطلق أمر غير ممكن لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية، ولا بد أن تنطوي على قدر من التحيز البسيط.

ب/2 الحياد:

عرف (السيد، 2014: 90) خاصية الحياد بأنه عملية عرض البيانات المحاسبية إلى مستخدمي التقارير المالية بدون تحيز لحساب مستخدم أو مستخدمين دون آخرين.

وبصفة عامة يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. والذي قد ينتج عنه تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى.

كما أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة أحياناً تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيء، وليكن هذا التعارض أو التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى المراجع الخارجي للحسابات أن يتحيز في إعداد الحسابات والإفصاح والمصادقة عليها لصالح فئة معينة.

كما أنه يجب مراعاة نوعين من أنواع التحيز هما:

1. التحيز في عملية القياس: كاستخدام أساس التكلفة التاريخية أو سياسة الحيطة والحذر أو استخدام القيمة العادلة.
2. التحيز من قبل القائم بعملية القياس: كأن يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز مثل عدم الأمانة أو حالة نقص المعرفة والخبرة المهنية.

وتتعدد الأساليب للقياس والإفصاح عن المعلومات بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات.

- **العلاقة بين خاصيتي الملاءمةو التمثيل الصادق:**

تعتبر الملاءمة والموضوعية من أهم الخصائص التي تقيم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن أي تحسين في أحدهما يؤدي إلى تحسين في الأخرى. ولكن للأسف لا يمكن أن يحدث ذلك دوماً ، والسبب أن هناك كثير من الاختبارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملاءمة، والعكس صحيح.

ويقصد بالملاءمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرارات موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتخاذ القرار.

أما خاصية الثقة (الموضوعية) للمعلومات المحاسبية فهي خاصية تتعلق بأمانة ومصداقية المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرار.

في حين ان هناك احتمال للتعارض بين خاصيتي الملاءمة والثقة، كما نجد أن هذا التعارض ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية. ومن المعروف أن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة، إلا أنها بالمقابل أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية. وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنه في المقابل تكون أقل موثوقية من حيث امكانية الاعتماد عليها. (عقاري، 2005)

ونتيجة لهذا التعارض بين خاصيتي الملاءمة والثقة فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

ويرى الباحث أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية، حيث أنه كلما زادت جودة أحدهما انخفضت جودة الأخرى، ويتضح من الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الموضوعية (الثقة) أو العكس. وأنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين الملاءمة والثقة بالكامل في المعلومات بالكامل في المعلومات المحاسبية، مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما.

وكما أكد الموقف التقليدي للمحاسب والمراجع الخارجي هو أن الاعتبار الأول الذي يجب أن تعطى له أهمية قصوى في المعلومات التي توفرها التقارير المالية الأساسية هو اعتبار الثقة، والعكس صحيح بالنسبة للقوائم الأخرى أو التكميلية وال أيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الأساسية التي تتطلب الملاءمة للمعلومات. (السيد، 2014: ص 85)

2/2/2/2- الخصائص النوعية الثانوية (المعززة والداعمة):

هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية والتي تتمثل في الخصائص المحاسبية النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم جنباً إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. (أبو نصار وحميدات، 2016: 8)

أ- القابلية للمقارنة:

يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المنشأة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى. عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة إلى أخرى، فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية ولا يعني ذلك أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في

السياسات والطرق المحاسبية إذا ثبتت أفضليتها، في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير المحاسبي في التقارير المالية، وخاصة في الفترات التي حدث فيها التغيير.

وعند حدوث تغير في الظروف أو المبادىء المحاسبية المستخدمة، يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجراؤه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير، كما أن حدوث تغيير في المبادىء المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية لتقرير المراجع ،حيث تقم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وا رشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة في التقارير المالية التي حدث فيها هذا التغيير (لطفي، 2005: 45).

وبصفة عامة فإن التقارير المالية لأي سنة تكون مفيدة في حد ذاتها، ولكنها تكون أكثر فائدة إذا أمكنت مقارنتها مع تقارير شركات أخرى أو مع التقارير السابقة لنفس الشركة. ورغم أن هذه الخاصية ثانوية، إلا أنها تستمد أهميتها بالنظر إلى عدم وجود طريقة أو أسلوب محاسبي مفضل من بين تلك الأساليب المحاسبية أو الطرق المحاسبية المتوفرة. لذلك فمن الممكن التغيير من مبدأ لآخر، إذا ما تبين أفضلية المبدأ الجديد على المبدأ القديم، على أن يتم الإفصاح عن هذا التغييرو أثره ومبادئة (كيسو وجيري، 2005).

وتعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن خاصية القابلية المستخدمين في تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم اخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.

ويقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد اجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.

كما تعد فاعلية المعلومات المحاسبية على عقد المقارنات بين بنود التقارير المالية لنفس السنة بين مؤسسةو أخرى، أو لنفس المؤسسة الاقتصادية بين سنةو أخرى، وتعتبر المدخل الأساسي والمنهج العملي لإجراء التحليل المالي والمحاسبي.(الفداغ، 2002: 45)

وكما هو معروف إن امكانية استخدام المعلومات المحاسبية في عقد المقارنات يعتبر أمراً حيوياً ،وذلك نظراً لعدم توفر مقياس مطلق لتقييم الأداء، ويتمثل الهدف في عقد المقارنة في تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية، وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين نوعين من المعلومات أو الأرقام، لهذا يلزم الاشارة إلى أن عقد المقارنة في مجال المحاسبة يتم على مستويين (السيد، 2014: ص 101):

1. المقارنة بين نتائج الفترات المحاسبية لنفس الوحدة الاقتصادية
2. المقارنة بين نتائج الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها الشرطين التاليين (النقيب، 2004):

1. سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.
2. الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

تواجه المقارنة في التطبيق العملي صعوبات تنشأ من الاختلاف في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية من منشأة لأخرى، ومن مجتمع لآخر. لذا يجب مراعاة الاختلاف في السياسات المحاسبية المتبعة من بلد إلى آخر عند اجراء مقارنات التقارير المالية لمنشآت البلدان المختلفة.

كما تتطلب خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تحقق القائمين بعملية القياس من تحديد طرق القياس قدر الإمكان - ليتم تجنب المقارنة بين طرق مختلفة - إذ أن معدي المعايير وفقاً لهذه الخاصية يعدون المعايير المحاسبية بحيث تكون الطريقة المستخدمة في قياس عنصر معين من عناصر التقارير المالية هي الطريقة المناسبة ما بين الطرق المحاسبية البديلة في تلك الفترة (الصيح، 2005، 56).

ولكي تعرض البيانات المالية بعدالة لا بد أن تعد على أساس مبادئ ومفاهيم محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً تاماً .

ب- القابلية للتحقق:

تمثل خاصية القابلية للتحقق أحد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

وقد عرف (حنان، 2003) القابلية للتحقق بأنها تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون طرق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.

و يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس، والذين يستخدمون نفس طرق القياس، وذلك عندما يتوصل عدد من المراجعين المحاسبيين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن للمدقق إبداء الرأي فيها.

وتشتق خاصية القابلية للتحقق من فرضية الموضوعية في المحاسبة، التي تقضي أن تكون للبنود الواردة من التقارير المالية قابلة للتحقق، بمعنى أن تكون التقارير المالية قابلة للتحقق منها من قبل المحاسب أو من قبل شخص آخر، ويمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في أي مرحلة، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من القوائم المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.

ان خاصية القابلية للتحقق هي الخاصية التي تعكس إجماع عدد من المحاسبين على طريقة قياس الأحداث الاقتصادية، بحيث توفر درجة عالية من التأكيد بأن المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية. أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرين بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت (القاضي وحمدان، 2007).

بالإضافة إلى ذلك فإن خاصية القابلية للتحقق هي الخاصية التي تحدد وتعكس طرق وأساليب القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي يجمع عليها عدد من المحاسبين للوصول إلى نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

ج- التوقيت المناسب الملائم

يقصد بالتوقيت الملائم عملية تقديم المعلومات في حين الحاجة اليها وذلك لضرورة اتاحه المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية لمن يستخدموها عندما يحتاجون اليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها اذا لم تكن متاحه عندما تدعو الحاجه إلى استخدامها أو اذا

تراخى تقديمها فترة طويله بعد وقوع الاحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات على أساسها (أبو نصار وحميدات، 2016).

وهناك جانبي لخاصية التوقيت المناسب فيما يخص التقارير المالية هما (السيد، 2014: 85):

- **دورية التقارير المالية**

أ- المدة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وبين تاريخ إصدار هذه التقارير أو اتاحتها للتداول.

كما تعتبر خاصيةٍ التوقيت المناسب للمعلومات أمراً هاماً لخاصية الملاءمة ويقصد بذلك أن تنشر المعلومات المحاسبية في الوقت الملائم (المناسب) لاستخدامها قبل ان تفقد اهميتها في اتخاذ القرار.

ونظرا لأهمية توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب نجد ان العديد من المنظمات المهنية وغير المهنية والتشريعات الحكومية تحدد موعدا نهائيا لنشر التقارير المالية فان لجنة تنظيم اسواق الاوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية sec تحدد فتره زمنيه لنشر التقارير المالية في ثلاثة اشهر بعد انتهاء السنه المالية وكذلك الامر لدى بورصة الأوراق المالية الأردنية.

ويغلب على المهتمين القيام بالتضحية بشيء من الدقه ودرجة عدم التأكد لغرض تقديم المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات (أبو نصار وحميدات، 2016).

- **الشمول (الإفصاح الكامل):**

يقصد بالإفصاح الكامل أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين.

كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة التي تفيد في تحقيق فاعلية النظام الإداري بالأهداف.

وبالتالي فإنه لا ينبغي أن تخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية وذلك بما يتماشى مع اعتبارات الأهمية النسبية. ولتوفير المعلومات الكافية واللازمة في التقارير المالية، فمبدأ الإفصاح الشامل يشتمل على أربعة فروع أساسية (الشريفي والعامري، 2009: ص80):

1. أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف بالتقارير المالية ذات الأغراض العامة.
2. يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية، إذا ما تم الإفصاح عن الدخل.
3. أنه يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين الإفصاح عن التقارير المالية التالية قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية.
4. أن يتم الإفصاح عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنسب الوسائل التي بموجبها تحقق التوازن بين التكلفة والمنفعة.

د - القابلية للفهم:

إن قابلية المعلومات المحاسبية للفهم يعتبر شرطاً هاماً للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما (زيد، 2002: 35):

1. درجة الوضوح والبساطة:

والبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في ايصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها.

وحتى يتم الفهم للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية بحيث أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة يتم الإفصاح عنها بشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها.

2. مستوى الفهم والإدارك والوعي لدى مستخدمي المعلومات:

يعكس هذا الشرط إمكانية مستخدم المعلومات المالية من فهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة، وبالمقابل يشترط أن يكون هذا الشخص ذو معرفة معقولة بطبيعة المعلومات المالية.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مناسب ومهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية، من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات ، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة (حامدي، 2011).

لكن في الواقع العملي تجد هناك صعوبات في تحقيق كافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السابق الإشارة إليها، إذ ان توافر بعضها قد يؤثر على إمكانية توفير الأجل بصورة كافية ،وتجدر الإشارة إلى أن خاصية الملاءمة والموثوقية للمعلومات تمثلان خاصية الأرقام نفسها أما خاصيتي الثبات و القابلية للتحقق فيعكسان مفهومين مرتبطين بين نوعين أو أكثر من أرقام المعلومات.

3/2 المبحث الثالث

الدراسات السابقة

تناولت الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية باللغة العربية واللغة الانجليزية حيث بحثت المحاور الرئيسية التي اعتمدت عليها الدراسة، والمتمثلة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 من جانب وخصائص المعلومات المحاسبية من جانب آخر.

1/3/2 الدراسات باللغة العربية:

- دراسة (عثمان، 2016) بعنوان : " **أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية و ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية** " هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين القياس والإفصاح والمراجعة وفق القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما استخدمت الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة الميدانية، واستخدم برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة باستخدام أسلوبي الإرتباط والإنحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة ، ومن أهم نتائج الدراسة ان استخدام الأسعار الجارية في سوق نشط في قياس القيمة العادلة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية واوصت الدراسة بعدم إعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقديرات الإدارة في القياس المحاسبي للقيمة العادلة لأنها لا تؤدي إلى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وعلى المراجعين الخارجيين

التأكد من توافق قياس وافصاح القيمة العادلة مع معايير المحاسبة الدولية وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية .

- دراسة (دنون، 2015) بعنوان : "**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الاردنية: دراسة ميدانية**" هدفت الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الاردنية ، حيث تعد محاسبة القيمة العادلة من احدث المقاييس المحاسبية المستخدمة ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة مكونه من (6) محاور ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (13)بنكا تجاريا اما عينة الدراسة فتكونت من المديرين الماليين ومديري الدوائر المالية ورؤساء الأقسام المالية ، وتم توزيع استبانة الدراسة عليهم بواقع (10) استبانات لكل بنك وقد استرجع منها (82) استبانة وبذلك خضع للتحليل (82) استبانة تشكل ما نسبته (63%) من الاستبانات الموزعه وقد تم استخدام مجموعه من الأساليب الاحصائية الملائمه من خلال برنامج spss . ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان اكثر عناصر جودة المعلومات المحاسبية تأثرا بالقيمة العادلة هي الملاءمة وتبين ايضا من خلال الدراسة الميدانية انه لا يوجد اثر بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ومن أهم توصيات الدراسة انه على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان التركيز على ملاءمة المعلومات المحاسبية للمستثمرين ومتخذي القرار لما في ذلك من اؤ على قرارات المسثمرين والادراة العليا في اتخاذ قرارات استثمارية وادارية رشيدة وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة بعض فقرات الاستبانه .

- دراسة (بلعزيز، 2015) بعنوان: "**دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS 13 في البيئة الجزائرية**" هدفت الدراسة إلى تحليل القيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 حيث تناولت الدراسة القيمة العادلة من منظور بعض المعايير المحاسبية الدولية، واعتمادا على معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 "قياسات القيمة العادلة" وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية باعتبار النظام المحاسبي المالي قد تضمنها من خلال القواعد الخاصة للتقييم من خلال استبانة مكونة من 26 سؤالا تم توزيع 50 نسخة على عينة من العاملين والأكاديميين في مجال المحاسبة وتم استخدام مقياس التدريج الخماسي ليكرت ومن خلال التحليل الوصفي لمكونات الاستبانة من تكرارات ومتوسطات حسابية وانحراف معياري كما تم اجراء اختبار One Sample T- Test لاختبار فرضيات الدراسة واستخراج النتائج، حيث كانت أهم نتائج الدراسة أن القيمة العادلة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المحاسبية، وان البيئة الجزائرية المعتمدة على التكلفة التاريخية لا تسمح حاليا بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور خمس سنوات من تبنيها وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي، واوصت الدراسة إلى ضروره الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة من لها لما مميزات في القياس والإفصاح المحاسبية، حيث يتبين أن هذه الدراسة تناولت إمكانية التطبيق لمعيار الإبلاغ المالي في البيئة الجزائرية وتحليل تلك القيمة في ظل المعيار 13، بينما تحاول الدراسة الحالية إكمال ما بدأته تلك الدراسة من خلال معرفة أثر تطبيق هذا المعيار على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة مكونات المعيار وتحليل مفردات تطبيقه.

- دراسة (مليجي، 2014) بعنوان : " **اثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة**

نظريـة تطبيقيـة " هدفت الدراسة الى اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أُخرى . ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، والتي تنتمي لقطاع المصارف والخدمات المالية المكونه من ١١ مصرف وقطاع شركات التأمين ٣٥ شركة خلال فترة ماقبل التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧م) وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٣م). كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى عينة من المستثمرين في الشركات السعودية لقياس توجهاتهم تجاه التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية وأثره على قراراتهم الاستثمارية . و توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة. وقد أوصت الدراسة بضرورة استكمال تهيئة بيئة الأعمال السعودية لإتمام التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية في كافة القطاعات الاقتصادية، وكذلك زيادة وعي معدي ومستخدمي التقارير المالية ومراقبي الحسابات بأهمية هذه المعايير. مع ضرورة إلزام هيئة سوق المال السعودي لكافة الشركات المسجلة بتطبيقها واستفاد الباحث من هذه الدراسة بمعرفة اهمية المعايير الدولية والخصائص النوعيه التي تحسن جوده المعلومات الحاسبية وضرورة البحث فيها .

- دراسة (النجار، 2013) بعنوان : **" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين**" هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في

القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ولاختبار فرضيات الدر اسة ولتحقيق أهدافها، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في الأدب والفكر المحاسبي والإداري، وكذلك الأبحاث العلمية، والمقالات المرتبطة بموضوع الدراسة أجنبية وا إقليمية ومحلية، وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي : الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ومن ثم وصفها وصفاً دقيقاً ، وتم ذلك من خلال عمل الاستبانة وتحليلها بموجب الطرق الإحصائية والرياضية. وقد تم توزيع 84 إستبانة وتم استرداد 65 استبانة صالحة للتحليل كما تم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS لتحليل متغيرات الدراسة المستقلة (فرضيات الدراسة)، وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة قيام الجهات المشرفة على أداء السوق المالي الفلسطيني بالعمل الجاد بشكل متواصل على استحداث كافة الاجراءات والخطوات الادارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها زيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة اثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

- دراسة (عباس، 2013) بعنوان: "**أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية**" هدفت هذه الدراسة إلى أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جوده التقارير الماليه وهذا من خلال قياس تاثير الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها.

ولتحقيق الدراسة تم تصميم استبانه موجهه إلى المديرين الماليين ومدققي الحسابات حيث بلغت عدد الاستمارات الموزعه (100) استماره تم استرجاع (63) استماره منها (32) مدير مالي و(31) مدقق حسابات حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بنسخه (20) لمعالجه الاستبيان الموزع على عينة مجتمع الدراسة، وأهم ما توصلت اليه هذه الدراسة انه ليس هناك حرص من قبل المؤسسات على توفير الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وهناك تاثيرا عاليا للخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، واوصت الدراسة ان تحرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية من خلال ضرورة عقد ندوات وملتقيات لتثقيف معدي التقارير المالية باهمية توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، حيث تشترك الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومفاهيمها والفائدة منها في التقارير المالية .

- دراسة (العواقلة، 2012) بعنوان "**مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمعالجة بديلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمعالجة محاسبية بديلة مسموح وردت في المعايير المحاسبية الدولية ذات الارقام (IAS 16، IAS 38، IAS 40) في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، إلى جانب إلى معرفه المعوقات التي تواجه تلك الشركات في تطبيقها. لذا تم توزيع استبانة (114) استبانة في (38) شركة على المديرين الماليين ورؤساء الاقسام والمدققين الداخلين. وقد توصلت الدراسة إلى أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، وأن تدخل ادارة الشركات في عملية القياس

المحاسبي وعدم توفر سوق نشط لتحديد القيمة العادلة للأصول عند استخدام اسلوب القيمة العادلة تعد من معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة. لذا أوصت الدراسة بزياده اهتمام الشركات الصناعية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة والافصاح عنها. ويلاحظ على هذه الدراسة تجاهلها وعدم الاهتمام الكافي بالمعيارين المحاسبيين الدوليين (IAS.32 & IAS 39) خاصة الأخير منهما المتعلق بالقيمة العادلة للأصول المالية وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على المعايير الدولية التي تناولت قياس القيمة العادلة واختلافاتها وتطورها .

- دراسة (الحطاب، 2012) بعنوان "**قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة**". هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للشركات الأردنية، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من قطاعات السوق بواقع (27%) من مجتمع الدراسة، عدد (74) شركة. اما وحدة المعاينة فكانت من المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في تلك الشركات. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على استبانة طورها الباحث لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد استخدم عددا من الاساليب الإحصائية من اجل تحليل استجابات افراد وحدة المعاينة على فقرات الاستبانة ومن أهم الإحصائات الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية والانحدار الخطي البسيط وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وان من أهم نتائج الدراسة انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المتمثلة في (الملاءمة،

والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب)، ومن التوصيات التي خرجت بها الرسالة العمل ان يكون هناك توحيد وانسجام بين متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجهة نحو محاسبة القيمة العادلة في الشركات وبين متطلبات تطبيق الانظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة المالية، النظم الداخلية)، وتختلف الدراسة الحالية هذه الدراسة بمجال التطبيق، رغم اتفاقهما من حيث المتغيرات واستفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة فرضيات الدراسة .

- دراسة (خزعلي،2011) بعنوان: "**مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)** " **الإعتراف والقياس**" **في المؤسسات المالية الأردنية**" هدفت الدراسة إلى القياس والتحليل لمدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس للادوات المالية في المؤسسات المالية الأردنية، من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانه لجمع البيانات الاولية المتعلقة بموضوع الدراسة وزعت على المحاسبين العاملين في الادارات الماليه في المؤسسات الماليه الأردنيه حيث بلغت عينه الدراسه (78) مؤسسه ماليه اردنيه، واظهرت نتائج الدراسه ان المؤسسات المالية الأردنيه تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" بشكل جزئي وليس بشكل كامل وتوصلت الدراسة ان قطاع المصرفي حقق أعلى نسبة تطبيق حيث بلغت (79.03%) وحققت القطاعات الاخرى بنسبة تطبيق اقل مثل قطاع التامين حيث بلغت نسبة التطبيق (58.459 وقد اوصت الدراسة بتولي المزيد من الاهتمام بالمعيار رقم (39) من قبل المؤسسات الماليه الأردنيه من خلال عمل دورات تدريبية متعلقة بالمعيار رقم (39) حيث انها تساعد المستثمرين والاطراف ذات العلاقة بتقييم استثماراتهم في الادوات المالية ضمن بنود المعيار ويلاحظ أن هذه الدراسة تناولت معيار المحاسبة الدولي IAS. 39 ومدى تطبيقه والمتعلق بقياس الأصول

المالية بقيمتها العادلة، في حين تناولت الدراسة الحالية معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 الذي جاء شاملا لممارسات القيمة العادلة وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة السلبيات التي تحدث للشركات في حال القصور في تطبيق القيمة العادلة .

- دراسة (عواد، 2010) بعنوان "**محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، واجريت الدراسة على مديري الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين، أما العينة وعدد أفرادها 135 فقد شملت 47 من ضباط الائتمان، و 29من المحللين الماليين، و 59من المدققين الخارجيين. واستخدمت الدراسة استبانه تضمنت مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بالإضافة إلى اختبار Scheffe.

وقد أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، وكذلك كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين(39,40) ، وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، ورغم اهتمام هذه الدراسة بالقيمة

العادلة إلا أنها تختلف مع الدراسة الحالية في المتغير التابع واستفاد الباحث من هذه الدراسة الى معرفة الاهمية الكبيره للقيمة العادلة من حيث استقرار السوق المالي .

- دراسة (صالح، 2009) بعنوان " أثر **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**." هدفت الدراسة إلى معرفة أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، واستخدمت الدراسة توزيع الاستبانه على عينة عشوائية من المديرين الماليين والمراجعين الداخلين لتلك الشركات حيث تم توزيع (75) استبانة وبلغ عدد الاستبانات المسترده منها (48) استبانه استخدمت في التحليل الإحصائي (لتكرارات و والنسب المئوية والمتوسطات والاخطاء المعياريه ومعامل الثبات) والاستدلال الحصائي عن طريق استخدام اختبار (T) للتعرف على أثر كل فقره من فقرات الاستبانه على متغيرات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى ان تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية، واوصت الدراسة بضرورة توفر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة،وتو افر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة ويلاحظ أن اهتمام هذه الدراسة على معايير المحاسبة الدولية ذات التوجه للقيمة العادلة، بينما تركز الدراسة الحالية على معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 الذي أصبح الساس في القيمة العادلة إضافة إلى اختلاف الفترةالزمنية بين الدراستين مما قد يجعل إدراك متخذي القرار للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أكثر بعد انتشار وا إلزام المشرع للبنوك بتطبيق هذا المعيار واستفاد الباحث من هذه الدراسة في الالمام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

2/3/2- الدراسات الأجنبية

- دراسة (Wang et el, 2017) بعنوان: **Dose Market Welcome The International Conergence of Fair Value Standard In China ?**

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة درجة استجابة السوق لتطبيق معيار المحاسبة الصيني رقم (39) بالمقارنه مع معيار الإبلاغ المالي 13. ولتحقيق غرض الدراسة تم جمع البيانات المالية من (2189) شركة في سوق شنجهاي في الصين وتم تقسيم الشركات إلى شركات مالية وشركات غير مالية، وباستخدام معادلة العائد غير العادي المتراكم وساتخدام منهجية دراسة الحدث للبيانات السابقة توصلت الدراسة إلى أن سوق الاسهم يشير إلى الجو الإيجابي لتبني معايير القيمه العادلة. وخلصت الدراسة أيضا إلى ان القطاع المالي لديه ردة فعل اقوى في الاستجابة لمعايير القيمه العادلة من القطاع الغير مالي وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأصول والالتزامات ودرجة موضوعيتها للقيمة العادلة.

- دراسة (Daniel et,al. 2016) بعنوان: **The Impact of SEC Disclosure Monitoring on the Uncertainty of Fair Value Estimates**

هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه لجنة الاوراق المالية والبورصات (SEC) في مراقبة نزيهة للإفصاحات القيمية في السجلات التنظيمية. على وجه التحديد، كما وقامت الدراسة بتقييم ما إذا كان عمل لجنة الاوراق المالية والبورصات عن طريق إصدار القيمة العادلة للشركات من خلال جمع البيانات وردود فعل المستثمرين للتعليق على التخفيضات بشأن تقديرات القيمة العادلة باستخدام البريد الالكتروني. ووجدت الدراسة أن للفترات بعد ارسال البريد الالكتروني للتعليق على القيمة العادلة، وتتضاءل إلى حد كبير مشكلة عدم اليقين بنتائج التقديرات مما يعطي انطباع جيد حول التدابير التي تقوم بها البورصات في تقييم الأصول حسب القيمة السوقية العادلة. واوصت هذه الدراسة في مزيد من فهم رؤية المشاركين في السوق حول الإفصاح عن القيمة العادلة من خلال التحقيق في دور لجنة الاوراق المالية

والبورصات (SEC)، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على كيفية تقدير القيمة العادلة والتي تمثل المتغير المستقل في الدراسة الحالية.

- دراسة (Yim, 2016) بعنوان: **Fair Value Accounting And Financial Stability- Based on The Adoption of K-IFRS IN 2011**

هدفت الدر اسة إلى اختبار أثر محاسبة القيمه العادلة على الاستقرار المالي لكوريا اعتمادا على تبني معايير الإبلاغ المالي في كوريا لعام (2011) ولتحقيق غرض الدراسه تم الاستعانه بنماذج مالية لاحتساب الاستقرار المالي حسب النماذج (Hutton 2009) و(kim.2010) حيث تم اخذ عينة من الشركات الغير مالية والمدرجة في سوق كوريا للاوراق المالية للفتره من عام (2000) إلى (2013) ولقد تم استبعداد المؤسسات الماليه من الدراسة نظرا لانها تخضع لمعايير مختلفه عن القطاعات الاخر ى ومن خلال اجراء تحليل الحساسية وانحدار البيانات تم اختيار الفرضيات تبين ان محاسبة القيمة العادلة تؤثر على الاستقرار المالي باتجاهين الاول ان محاسبة القيمه العادلة تساعد على تقييم قيمة الشركه وبصوره واقعيه هذا بالاضافة إلى انها تساعد في تجانس المعلومات من قبل الاطراف الداخلية والخارجيه، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS وانعكاس ذلك على الاستقرار المالي.

دراسة (Alhaj aAhmad and Aladwan, 2015) بعنوان: **The Effect of Fair Value Accounting on Jordanian Investment Properties –An Empirical Study on Jordanian Listed Real Estate Companies**

حيث هدفت الدراسة إلى فحص ظاهرة التطور الحاصل في التقارير المالية نتيجة لتبني محاسبة القيمة العادلة. ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة باستخدام الاسلوب الكمي ولمعرفة مدى ملاءمة القيمة العادلة من خلال دراسة أثر قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية على الاداء المالي للشركات الأردنية والمقاس بسعر السهم والقيمة السوقية هذا بالاضافة إلى

معرفة ذلك الاثر من خلال الارباح والخسائر الغير متحققة على القوائم المالية من خلال استخدام اطار (Ohlson 1995) ولتحقيق غرض الدراسة تم اخذ عينة من الشركات العاملة في القطاع العقاري والمدرجة في سوق عمان المالي وبلغ عددها (41) شركة وذلك خلال الفتره (2008-2011) ولتحليل البيانات تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد في البرنامج الإحصائي (spss) ولقد خلصت الدراسة إلى ان الاداء المالي للشركات العامله في القطاع العقاري يرتبط بعلاقة إيجابية مع القيمة العادلة للاستثمارات العقاريه لديها هذا بالاضافة إلى ان المعلومات المرتبطه بالقيمه العادله تعتبر ملائمة وذات قيمة لجميع الجهات المستفيدة من القوائم المالية، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على محاسبة القيمة العادلة وهذا ساعد الباحث في تدعيم الإطار النظري وصياغة أسئلة الاستبانة المتعلقة بالمتغير المستقل عن القيمة العادلة، وكذلك استفاد في معرفة تأثير محاسبة القيمة العادلة على تقييم الاسثمارات في الأردن.

- دراسة (Kunz, 2015) بعنوان: **The Scope of Disclosures of Fair Value Measurement Methods of Financial Instruments in Financial Statements of Banks Listed on the Warsaw Stock Exchange**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نتائج البحوث المتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية في البيانات المالية المجمعة للبنوك المدرجة في بورصة وارسو للأوراق المالية. حيث قام الباحث بالتركيز بشكل خاص على تحليل أثر التغيرات في نطاق الإفصاحات المطلوبة على البيانات المالية في عامي 2009 و2013 التي تنفذها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال مؤشر خاص قام الباحث بتطويره. ضمن هذا التحليل يحاول الباحث تقييم وتصنيف مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة بين البيانات المالية الموحدة من خلال الوحدات المصرفية وفحصها. بالإضافة إلى ذلك أقرت الدراسة مجموعة

من إفصاحات القيمة العادلة والتقنيات العامة التوجيهية للقيمة العادلة بحسب ما جاء في تقييم المعايير الدولية للتقارير المالية، وأوصت الدراسة بالبحث في التقنيات المستخدمة في تقييم وقياس القيمة العادلة، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة كيفية وممجالات الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة في البنوك وهو ما يتعلق في المتغير المستقل للدراسة الحالية، مما ساعد الباحث في صياغة عبارات الاستبانة المتعلقة بهذا المتغير.

- دراسة (Abdul Rahman, (Ghafeer and 2014 بعنوان: **The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement: IFRS 13 "an Application Study in Insurance Companies"**

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على التغيرات الحاصلة في الأصول المالية من خلال استخدام مبدا التكلفه التاريخيه ومبدا القيمة العادله واثر ذلك على قائمة الدخل. ولتحقيق هذا الغرض ارتكزت الدراسة على فرضين رئيسين (الفروق بين صافي الدخل والدخل من العمليات باستخدام كل من التكلفة التاريخيه والقيمة العادلة، والفروق الإحصائية بين الدخل الشامل والدخل التشغيلي باستخدام كل من التكلفة التاريخيه والقيمة العادلة).

ولتحقيق غرض الدراسة تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات عند تطبيق كل مفهوم (كلفة تاريخيه، قيمه عادلة) ولقد توصلت الدراسة إلى ان القيمة العادلة توفر بصوره واضحة على الدخل وعلى الدخل من العمليات سواء بالزياده أو النقص هذا بالاضافة إلى ان تطبيق القيمه العادله يعكس بصورة واقعية عدالة القوائم المالية.ولقد اوصت الدراسة بضرورة المحافظه على مستوى التطبيق للقيمه العادلة وان تبني هذا الاستخدام يتطلب وجود اشخاص مؤهلين في الدوائر المالية للشركات المالية. استفاد الباحث من هذه الدراسة في تدعيم الإطار النظري لبيان تأثير تطبيق القياس بالقيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 الذي يمثل

المتغير المستقل في الدراسة الحالية على قائمة الدخل، وهو ما ينعكس بدوره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي يشكل المتغير التابع في الدراسة الحالية.

- دراسة (Busso, 2014) بعنوان: **"Does IFRS 13 Improve the Disclosure of the Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحسن مستوى الإفصاح عن قياس القيمة العادلة في القطاع العقاري في أوروبا بعد إدخال المعيار المحاسبي الدولي IFRS 13. وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية 13 في القطاع العقاري، وذلك من خلال عينة مكونة من 1343 شركة من الشركات الإيطالية والفرنسية والألمانية المدرجة في البورصة. وقامت الدراسة بالتحقق من وجود أثر من عدمه لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية 13 في القطاع العقاري على الافصاح. وأظهرت النتائج أن استخدام نموذج القيمة العادلة في 75٪ من حالات الشركات العقارية كان لديها عقود استثمارية فعالة. وان هناك العديد من الشركات التي التزمت بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من خلال المعيار المحاسبي الدولي IFRS13، بينما لا تزال هناك شركات لا تقدم كافة المعلومات المطلوبة في البيانات المالية المفصح عنها حسب المعيار المحاسبي الدولي 13، وتوصي الدراسة بالتركيز على زيادة الافصاح حول البيانات المالية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة أسئلة الاستبانة لأنها درست تحسن مستوى الإفصاح عن قياس القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13، وهذا ما يشكل جزء من أثر تطبيق هذا المعيار على الخائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- دراسة (Palea, 2013) بعنوان: **Private Equity Fair Value Measurement: A Critical Perspective on IFRS 13**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث فيما يتعلق بالمعيار المحاسبي لإعداد القوائم المالية الخاص بتقييم الأسهم IFRS 13. من خلال مناقشة القضايا ذات الصلة حول تعريف القيمة العادلة والموثوقية فيما يتعلق بتقنيات التقييم القائم على السوق.

حيث بين المعيار الدولي IFRS 13 أن القيمة العادلة يجب ان تستند في قياسها إلى السوق بينما تعتبر نية الشركة للاحتفاظ بالأصول لا علاقة لها بتقييم الأصول. ويعالج التعريف تلك الأسهم المحتفظ بها للاستثمار وليس للتجارة وذلك لأنها تعتبر جزءا من الاستثمارات طويلة الأجل التي تهدف إلى استغلال فرصة الحصول على مكاسب مستقبلية. حيث يتم تقييمها استنادا إلى السوق، بدلا من التكلفة التاريخية، في حين ان الفشل في قياس القيمة العادلة سيؤثر على السيولة لدى الشركة وبالتالي على قرارات المستثمرين، نظرا لأهمية الأدوات المالية، واوصت الدراسة إلى البث في مناقشة القضايا ذات الصلة حول تعريف القيمة العادلة والموثوقية فيما يتعلق بتقنيات التقييم القائم على السوق، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على نواحي كيفية قياس القيمة العادلة لحقوق الملكية الخاصة، وهو ما يشكل مكون من مكونات الإصاح عن القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13.

3/3/2 ما يميز الدراسة الحالية

تبحث الدراسة الحالية أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، حيث يختص المعيار13 بكيفية معالجة الأصول الطلية وا إظهارها في القوائم المالية، وذلك لوجود ضعف في الدراسات التي اجريت على البيئة الأردنية وما يتعلق بعملية تطبيق المعيار الدولي 13.

وبالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال فإنه يمكن للباحث توضيح ما يميز هذه الدراسة عمَّا سبقها بالآتي:

1- بعض الدراسات تمت على تطبيق وا إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13، أو معايير المحاسبة الدولية السابقة له والمتعلقة بالقياس بالقيمة العادلة (غزالات، 2011)، بينما تهتم الدراسة الحالية بمعرفة أثر تطبيق – وليس إمكانية التطبيق – معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك.

2- رغم اهتمام بعض الدراسات بأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 أو معايير المحاسبة الدولية السابقة له والمتعلقة بالقياس بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إلا أن بعضها كان قد طبق في بيئات مختلفة (صالح، 2009) أو على قطاعات أخرى غير القطاع المالي (العواقلة، 2012).

3- إضافة إلى ما سبق فإن حداثة تطبيق معيار الإبلاغ المالي في البنوك تجعل من الضروري برأي الباحث تكرار دراسة هذا الموضوع لأن مرور فترة من الزمن على التطبيق يجعل القائمين على تطبيقه يدركون منافع وعيوب تطبيق ذلك المعيار أكثر.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وخصائص عينة الدراسة

1/3 - منهجية الدراسة.

2/3 - مجتمع وعينة الدراسة.

3/3 - أساليب تحليل البيانات.

4/3 - اختبار صلاحية مقياس الدراسة.

5/3 - توصيف عينة الدراسة وتحليل العوامل الديمغرافية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وخصائص عينة الدراسة

1/3- منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتقييم أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13. وليتمكن الباحث من الوقوف على هذا الأثر فقد اعتمد نوعين أساسيين من البيانات اللازمة للدراسة.

مصادر البيانات:

أ- البيانات الثانوية: والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة. حيث اعتمد عليها الباحث في معالجة الإطار العام والإطار النظري للدراسة وتأصيل مشكلة الدراسة.

ب- البيانات الأولية: وهي البيانات الأولية المستقة من استبانة صمَّمَّها الباحث لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة واختبار فرضياتها.

أداة الدراسة: تم إعداد الاستبانة بحيث تضمنت ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: يتضمن المعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة التي شملت عمر المستجيب في الدراسة، ومستوى تأهيله العلمي، وتخصصه العلمي، وخبرته الوظيفية، ومركزه الوظيفي، و الشهادات المهنية التي يحملها.

- الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي تعبر عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متمثلة في (خاصية الملاءمة، وخاصية

التمثيل الصادق، وخاصية القابلية للمقارنة، وخاصية قابلية للتحقق، وخاصية الحيادية، وخاصية الوقتية، وخاصية قابلية الفهم)، حيث تضمن هذا الجزء (30)فقرة بوّبها الباحث ضمن المحاور التالية:

- المحور الاول: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، والذي اشتمل على (5) بنود (فقرات).

- المحور الثاني: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، والذي اشتمل على (4) بنود (فقرات).

- المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، والذي اشتمل على (4) بنود (فقرات).

- المحور الربع: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق، والذي اشتمل على (4) بنود (فقرات).

- المحور الخامس: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية حيادية المعلومات المحاسبية، والذي اشتمل على (4) بنود (فقرات).

- المحور السادس: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب (الوقتية)، والذي اشتمل على (4) بنود (فقرات).

- المحور السابع: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم، والذي اشتمل على (5) بنود (فقرات).

2/3- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (16)بنكاً أردنياً [1]، وكان المقصود من الدراسة أن يؤخذ آراء المهتمين من هذه البنوك بمجال المحاسبة وتطبيق المعيار كالمدير المالي، أو مدير التدقيق، ورئيس قسم المحاسبة، أورئيس الشعبة المالية، وبعض المدققين أو الموظفين في القسم المالي أو المحاسبي.

فتم تخصيص لكل بنك ست استبانات، إلا أن هناك 6 بنوك رفضت التعامل مع الباحث كلياً منها البنوك الإسلامية إضافة لبنوك ثلاثة أخر ى وبالتالي بقيت العينة ممثلة في (10) بنوك فقط.

تم توزيع (60) استبانة وطلب من الأشخاص المعنيين تعبئتها امام الباحث فمنهم من استجاب ومنهم من طلب العودة لأخذها وقد استرد الباحث منها (58) استبانة إلا أن هناك (3) استبانات غير صالحة للاستخدام لأنها أعيدت ولم يشر المشارك فيها إلا لبعض العبارات فقط. وبالتالي يصبح معدل الاستجابة الفعلي = 55 ÷ 60 = 91.67% وهو معدل استجابة مرتفع نسبيا نظرا لحسن متابعة الباحث للمشاركين.

3/3- أساليب تحليل البيانات

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام الأساليب التالية:

[1] يبين الملحق رقم (3) البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2017. متاح على موقع مركز إيداع الأوراق المالية: http://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_public&member_cat=900&member_sub_cat=1

- إختبار معامل ارتباط بيرسون Person Correlation ومعامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار ثبات أداة القياس (الاستبانة) حيث تمَّ إيجاد العلاقة بين الفقرة والبعد الذي تنتمي إليه.
- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة توصيف عينة الدراسة ومعرفة خصائص المشاركين فيها.
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض درجة الفقرة.
- اختبار تي لعينة واحدة One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة أثر تطبيق كل معيار الإبلاغ المالي الدولي المتعلق بالقيمة العادلة IFRS. 13 على مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4/3- اختبار صلاحية مقياس الدراسة:

بعد أن أعدَّ الباحث الاستبانة بحيث شملت تأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 وتم قبولها من المشرف، تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين المختصين والمهتمين بمجال الدراسة[2] فقد تم توزيعها على (12) محكماً من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الأردنية ممن لهم اهتمامات بالمعيار المذكور وبالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تم الأخذ بآرائهم وتعديل الاستبانة وفق ما رأوه حتى صارت بصياغتها النهائية المدرجة في الدراسة[3]. وقد تم اعتماد مقياس ليكرت خماسي الدرجة من موافق بشدة (5)، إلى غير موافق بشدة (1).

وفيما يتعلق بثبات أداة الدراسة فقد بين الجدول (1) الآتي:

[2] أسماء المحكمين مبينة في الملحق رقم (2).

3 الاستبانة بصياغتها النهائية عرضها الباحث في الملحق رقم (1).

جدول (1)

موثوقية متغيرات الدراسة وفق معامل ألف كرونباخ

المتغيرات (المحاور)	عدد الفقرات	معامل Cronbach's Alpha
ملاءمة المعلومات المحاسبية	5	0.806
التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية	4	0.786
القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية	4	0.753
القابلية التحقق من المعلومات المحاسبية	4	0.813
حيادية المعلومات المحاسبية	4	0.842
وقتية المعلومات المحاسبية	4	0.719
قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية	5	0.730

إنّ نتائج اختبار ألف كرونباخ Cronbach's Alphaأنّ جميع متغيرات (محاور) الدراسة تتسم بالموثوقية، إذ بلغت معاملات ألفا كرونباخ لكل المتغيرات درجة تفوق الـ 70%، وهي درجة مقبولة لموثوقية متغيرات الدراسة (George and Mallery, 2003).

حيث كانت أعلى درجة موثوقية لمتغير حيادية المعلومات المحاسبية ذي الأربع فقرات والتي بلغت درجت موثوقيتها وفق معامل ألفا كرونباخ 84.2%، تلتها درجة موثوقية قابلية التحقق للمعلومات المحاسبية التي بلغت 81.3%، في حين جاءت أدنى درجة لوقتية المعلومات المحاسبية بدرجة 71.9%. كما في الجدول (1).

5/3 توصيف وخصائص عينة الدراسة:

يتناول الباحث فيما يلي عرضاً توصيفيا للمشاركين من البنوك الأردنية في عينة الدراسة وفق المتغيرات التالي:

1/5/3 من حيث العمر:

يبين الجدول (2) أن أعمار المشاركين في عينة الدراسة تركزت في الأعمار المتوسطة.

جدول (2)

توزيع المشاركين حسب أعمارهم

فئات المتغير		العدد	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	3	5.5
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	30	54.5
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	19	34.5
	45 سنة فأعلى	3	5.5
	إجمالي	**55**	**100.0**

فغالب المستجيبين كانت أعمارهم بين 25 إلى أقل من 45 سنة؛ أي بنسبة 90% من المشاركين؛ وهذا بدوره قد يعطي مدلولاً على أن المشاركين ليسو حديثي التخرج وبالتالي خبراتهم قليلة بمعرفة الأثر لتطبيق المعيار ، أو أنهم ليسوا صغارا في السن مما لا يو حي بافتقارهم للخبرة.

كما يلاحظ من الجدول (3) أن المشاركين من ذوي الأعمار الكبيرة لديهم خبرة تفوق ال 15سنة مما يؤكد عدم تعيينهم مؤخرا، مما قد يؤشر عن انقطاعهم عن الدراسة والتعليم المستمر وبالتالي عدم درايتهم بمعايير الإبلاغ المالي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتأثر الأخيرة بها.

جدول (3)

جدول تبويب مزدوج (عمر المشارك × الخبرة)

	المتغيرات الديمغرافية	الخبرة: أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر	إجمالي
عمر المشارك	أقل من 25 سنة	3	0	0	0	**3**
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	15	12	3	0	**30**
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	2	4	12	1	**19**
	45 سنة فأعلى	0	0	0	3	**3**
	إجمالي	**20**	**16**	**15**	**4**	**55**

2/5/3 من حيث المستوى التعليمي:

حيث يبين الجدول رقم (4) أن المشاركين في عينة الدراسة كلهم من حملة البكالوريوس فأعلى.

جدول (4)

توزيع المشاركين حسب مستواهم التعليمي

	فئات المتغير	العدد	النسبة
المستوى التعليمي	بكالوريوس	34	61.8
	ماجستير	20	36.4
	دكتوراة	1	1.8
	إجمالي	**55**	**100.0**

فهناك (34) مشاركاً من حملة البكالوريوس و(20)من حملة الماجستير أي أنّ نسبة حملة المجستير والدكتور اة يزيد عن (36%) من العينة، وهذا ما قد يعطي مؤشراً على دراية

ومعرفة المشاركين في الدراسة بالمتغيرات المدروسة نظراً لأن معظم طلاب الدراسات العليا والمهنيين يدرسون هذه الأمور.

جدول (5)

جدول تبويب مزدوج (المركز الوظيفي × المستوى التعليمي)

المتغيرات الديمغرافية		المستوى التعليمي			إجمالي
		بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	
المركز الوظيفي	مدير	3	2	1	6
	رئيس قسم	6	11	0	17
	رئيس شعبة	7	6	0	13
	مدقق	11	1	0	12
	محاسب	7	0	0	7
	إجمالي	**34**	**20**	**1**	**55**

كما يبين الجدول (5) أنَّ هناك (16) من المشاركين من حملة البكالوريوس في مراكز وظيفية بين مدير ورئيس قسم ورئيس شعبة؛ أي بنسبة تزيد عن 47% منهم مما يزيد الموثوقية والاطمئنان بأن معظم المشاركين منهم قد يكون لديهم خبرة ودراية في الموضوع المدروس.

3/5/3 من حيث التخصص العلمي:

يبين الجدول (6)أنَّ أقل من 50% من المشاركين من تخصص المحاسبة الذين يدرسون خلال مراحل تأهيلهم المعايير المحاسبية الدولية، وا إعداد القوائم المالية.

جدول (6)

توزيع المشاركين حسب تخصصهم العلمي

فئات المتغير	العدد	النسبة
محاسبة	27	49.1
إدارة	12	21.8
مالية ومصرفية	11	20.0
اقتصاد	5	9.1
إجمالي	**55**	**100.0**

كما أن 20% من المشاركين من تخصص العلوم المالية والمصرفية وهم أيضا يهتموا بهذه المعايير خاصة معيار القيمة العادلة الذي يهتم بالتقييم بالقيمة العادلة وليس التكلفة التاريخية، إضافة إلى ما يقارب 22% من تخصص الإدارة. حيث أن اثنان منهم؛ بنسبة 16.67% يحملون شهادة CMA إضافة إلىأنَّ 50% منهم يعمل كرئيس قسم، أو رئيس شعبة، أو مدير وهذا يعطي مؤشراً لأن خبرتهم المنية مكنتهم من هذه المناصب؛ أي أن لديهم من الخبرة المهنية ما يكفل معرفتهم بموضوع البحث.

4/5/3 من حيث المركز الوظيفي:

إنَّ معظم المشاركين في الدراسة كانوا رؤساء أقسام حيث بلغت نسبتهم 30.9%.

جدول (7)

توزيع المشاركين على المراكز الوظيفية

فئات المتغير		العدد	النسبة
المركز الوظيفي	مدير	6	10.9
	رئيس قسم	17	30.9
	رئيس شعبة	13	23.6
	مدقق	12	21.8
	موظف في القسم المالي (المحاسبة)	7	12.7
	إجمالي	**55**	**100.0**

إضافة إلىأنَّ 23.6% رؤساء شعب، و11% مديرين، وهذا يبين أن المشاركين من ذوي المراكز التي تعمل في إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير وبما يضمن توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ مما قد يعني أن المشاركين من المعنيين والمؤهلين بموضوع الدراسة.

وقد بينت الدراسة أنَّ خمسة مديرين من أصل الستة المشتركين كانوا من تخصص المحاسبة، وأنَّ (7) رئيس قسم كانوا يحملون شهادة الماجستير. بينما مديران يحملان الماجستير وآخر يحمل الدكتوراة والباقي من حملة البكالوريوس.

5/5/3 من حيث الشهادات المهنية:

من‌المعروف إنَّ الحصول على الشهادات المهنية في المحاسبة سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ليس بالأمر السهل لذا فقد بينت الدراسة في الجدول (8) أن

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

النسبة	العدد	فئات المتغير	
80.0	44	لا يحمل أي شهادة مهنية	الشهادات المهنية
5.5	3	المحاسب القانوني الأردني Jordan Certified Public Accountant (JCPA)	
5.5	3	المحاسب القانوني المعتمد Certified Public Accountant (CPA)	
7.3	4	المحاسب الإداري المعتمد Certified Management Accountant (CMA)	
1.8	1	المدقق الداخلي المعتمد Certified Internal Auditor (CIA)	
100.0	**55**	**إجمالي**	

80% من المشاركين لا يحملون شهادات مهنية في حين أن هناك 5.5% لحملة كل من شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA، أو شهادة المحاسب القانوني الأردني JCPA، و7.3% يحملون شهادة المحاسب الإداري المعتمد CMA.

6/5/3 من حيث الخبرة:

يتسم المشاركون بخبرة عملية لا بأس بها، إذ بلغت نسبة المشاركين من ذوي الخبرة التي تزيد عن خمس سنوات 60.6% كما يوضحها الجدول (9).كما أنَّ هناك ثلاثة مشاركين من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات لديهم شهادات مهنية مما يدل عللى توفر الدراية عندهم.

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

فئات المتغير		**العدد**	**النسبة**
الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	36.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	16	29.1
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	15	27.3
	15 سنة فأكثر	4	7.3
	إجمالي	**55**	**100.0**

7/5/3 مقياس تحديد الاهمية النسبية:

تم تقسيم الاهمية النسبية للمتوسطات الحسابية المتعلقة بإجابات فقرات أداة الدراسة (الإستبانة) من ثلاث مستويات كما هو مبين بالجدول (10).

جدول (10)

مقياس تحديد الاهمية النسبية

حدود المقياس		**الاهمية النسبية**
الحد الأدنى	**الحد الأعلى**	
1	2.33	منخفضه
أكبر من 2.33	3.66	متوسطه
أكبر من 3.66	5	مرتفعه

جدول الفئة (5-1)/3 = 3/4 = 1.33

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا الفصل عرضاً لاختبار فرضيات الدراسة ليتمكن من الإجابة على تساؤلاته البحثية، وتحقيق أهداف دراسته وذلك كالآتي:

1/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية:

بينت نتائج الدراسة أنّ جميع فقرات متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في البنوك الأردنية كانت مرتفعة التأثير كما يبينها الجدول رقم (11).

جدول (11)

الإحصاء الوصفي لعبارات متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تساعد على ملاءمتها لاحتياجات اصحاب القرار ويعتمد عليها في التغذية الراجعة.	4.29	0.685	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر قيمة تنبؤية عالية.	4.20	0.650	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يوفر عدالة وشفافية أكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية.	4.07	0.663	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة تكون مناسبة لمتخذي القرارات و أكثر رتباطاً بالواقع.	4.04	0.693	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمه العادلة تساعد الدائنين على اتخاذ قرارات الائتمان بصورة أكثر دقة بالنسبة للتكلفة التاريخية.	3.67	0.924	مرتفع التاثير

إذ يبين الجدول (11) أن الفقرة الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية كانت للفقرة الأولى المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة لاحتياجات متخذ القرار واعتماده عليها في التغذية الراجعة وذلك بمتوسط مقداره (4.29) وبانحراف معياري، في حين كانت الفقرة الخامسة المتعلقة بمساعدة المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة للدائنين على اتخاذ قراراتهم بصورة أكثر دقة كانت الأقل تأثيرا إذ بلغ متوسط هذه الفقرة (3.67) وبانحراف معياري (0.924).

وهذا يرجع براي الباحث أن القياس بالقيمة العادلة يعطي معلومات أكثر قدرة على التنبؤ لأنها أكثر واقعية، مما قد يجعلها موضع استخدام لتقييم القرارات والتغذية العكسية.

جدول (12)

اختبار فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملاءمة في البنوك الأردنية.	**4.05**	**0.548**	**مرتفع التاثير**	**14.28**	**0.000**	**رفض**

كما يبين الجدول (12) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية قد بلغ (4.05) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.548).

كما بينت نتائج الجدول (12) أن قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (14.28) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنَّه

لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

وهذه النتيجة توافق نتيجة دراسة العواقلة التي أجريت قبل خمس سنوات (العواقلة، 2012؛ الحطاب، 2012)، وكذلك الأمر مع دراسة (Yim, 2016) في السوق الصينية.

2/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية:

بينت نتائج الدراسة أنّ جميع فقرات متغير خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية كما يبينها الجدول رقم (13) كانت مرتفعة التأثير.

جدول (13)

الإحصاء الوصفي لعبارات متغير التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تعمل على تقديم معلومات تتسم بالموثوقية.	4.15	0.872	مرتفع التاثير
التوسع في عملية الافصاح المحاسبي عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة لاتخاذ القرار.	3.98	0.782	مرتفع التاثير

المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تقدم معلومات محاسبية عن المستقبل يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها.	3.94	0.712	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون خالية من الأخطاء الجوهرية.	3.80	0.779	مرتفع التاثير

يبين الجدول (13) أن الفقرة الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية كانت للفقرة الأولى المتعلقة باتسام المعلومات المحاسبية على أساس القيمة العادلة بالموثوقية وذلك بمتوسط مقداره (4.15) وبانحراف معياري (0.872)، في حين كانت فقرة خلو المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة من الأخطاء الأقل تأثيرا إذ بلغ متوسط هذه الفقرة (3.80) وبانحراف معياري (0.779).

جدول (14)

فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	**3.95**	**0.629**	**مرتفع التاثير**	**11.26**	**0.000**	**رفض**

كما يبين الجدول (14) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية قد بلغ (3.95) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.629).

كما بينت نتائج الجدول (14) أن قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (11.26) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنَّه لا

يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

3/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في البنوك الأردنية:

يبين الجدول (15)أنَّ جميع فقرات متغير خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في البنوك الأردنية كانت مرتفعة التأثير. باستثناء فقرة واحدة كانت متوسطة التأثير، حيث كانت فقرة تسهيل معيار القيمة العادلة عملية المقارنة من خلال تعديل البيانات المالية للسنوات السابقة الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وذلك بمتوسط مقداره (4.05) وبانحراف معياري (0.870).

جدول (15)

الإحصاء الوصفي لعبارات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
يوفر المعيار حسب القيمة العادلة امكانية تعديل البيانات المالية للسنوات السابقة مما يسهل عملية المقارنة.	4.05	0.780	مرتفع التاثير
تصنيف عناصر قائمة الدخل بالقيمة العادلة يتم اعداده بشكل واضح ودقيق بما يكفي للمقارنة بين البنوك الأردنية.	3.84	0.877	مرتفع التاثير

تصنيف عناصر قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة يعد بطريقة ثابتة وواضحة يمكن من خلالها مقارنة المركز المالي بين البنوك الأردنية.	3.80	0.826	مرتفع التاثير
يتبر الافصاح المقدم عن طريقة احتساب القيمة العادلة وا ٍعادة القياس كافية لغايات مقارنة الاداء بين البنوك الأردنية.	3.65	0.905	متوسط التاثير

وقد كانت فقرة كفاية الإفصاح المحاسبي وفق القيمة العادلة لغايات مقارنة الأداء الأقل تأثيراً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، إذ كانت متوسطة درجة التأثير بمتوسط (3.66) وبانحراف معياري (0.905).

جدول (16)

فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	**3.85**	**0.637**	**مرتفع التاثير**	**9.77**	**0.000**	**رفض**

كما يبين الجدول (16) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة قد بلغ (3.95) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.629).

كما بينت نتائج الجدول (16) أن قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (11.26) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنَّه لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لمتخذي القرار في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في البنوك الأردنية.

4/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق في البنوك الأردنية:

يبين الجدول (17)أنَّ جميع فقرات متغير خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق في البنوك الأردنية كانت مرتفعة التأثير. فقد كانت فقرة قابلية التحقق من إعداد المعلومات المحاسبية على أساس القيمة العادلة بعد فترة من إعدادها الفقرة الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق وذلك بمتوسط مقداره (4.24) وبانحراف معياري (0.881).

جدول (17)

الإحصاء الوصفي لعبارات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون قابله للتحقق منها حتى بعد مدة طويلة من إعدادها.	4.24	0.881	مرتفع التاثير
الحسابات الواردة في التقارير المالية في المرات السابقة مستقلة تماما عن النتائج الحالية عند عملية القياس بالقيمة العادلة.	4.02	0.805	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تقدم معلومات محاسبية متطابقة مع الاساليب المستخدمه لإعداد التقارير الماليه.	4.02	0.839	مرتفع التاثير
عند إعادة القياس المبنى على القيمة العادلة من قبل محاسبين مختلفين فإنهم سوف يتوصلون إلى النتائج السابقة نفسها.	3.78	0.782	مرتفع التاثير

بينما جاءت فقرة التوصل لذات النتائج من قبل مستخدمين متعددين للبيانات المعدة على أساس القيمة العادلة لغايات بترتيب الأقل تأثيراً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق بمتوسط (3.78) وبانحراف معياري (0.839).

كما يبين الجدول (18) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق قد بلغ (3.85) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.637).

جدول (18)

فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق	3.85	0.637	مرتفع التاثير	9.77	0.000	رفض

حيث بلغت قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (9.77) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على أنَّه لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق في البنوك الأردنية.

5/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية حيادية المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية:

يبين الجدول (19)أنّ جميع فقرات متغير خاصية حيادية المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية كانت مرتفعة التأثير.

جدول (19)

الإحصاء الوصفي لعبارات متغير حيادية المعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون أقرب إلى الحيادية.	4.17	0.795	مرتفع التاثير
تخلو المعلومات المحاسبية المستخدمه في احتساب القيمة العادلة من اي تحيز في عملية القياس سواء كان مقصودا ام غير مقصود.	3.85	0.803	مرتفع التاثير
تساعد القيمة العادلة بالبعد عن التحيز والتحرر من الرأي الشخصي لصالح الأدلة والأسس والقواعد والمفاهيم والإجراءات والسياسيات والمبادئ ضمن فرضيات ومتطلبات وقيود في حال وجود تقديرات.	3.84	0.764	مرتفع التاثير
تساعد القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية.	3. 8	0.755	مرتفع التاثير

فقد كانت فقرة أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة تكون أقرب للحيادية الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على حيادية المعلومات المحاسبية وذلك بمتوسط مقداره (4.17) وبانحراف معياري (0.795). بينما جاءت فقرة مساعدة المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقليل تحيز مديري البنوك ومديري القطاعات عند إعداد القوائم المالية بمتوسط (3.8) وبانحراف معياري (0.755).

جدول (20)

فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على حيادية المعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية حيادية المعلومات المحاسبية.	3.92	0.642	مرتفع التاثير	11. 59	0.000	رفض

كما يبين الجدول (20) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة حيادية المعلومات المحاسبية قد بلغ (3.92) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.642).

حيث بلغت قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (11.59) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على أنَّه لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على حيادية المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على حيادية المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

6/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية (الوقتية) في البنوك الأردنية:

يبين الجدول (21)أنَّ جميع فقرات متغير خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية كانت مرتفعة التأثير.

جدول (21)

الإحصاء الوصفي لعبارات متغير التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تقدم معلومات محاسبية لعمل تصحيحات على القوائم الماليه في الوقت المناسب.	4.20	0.864	مرتفع التاثير
تقوم البنوك الأردنية عند استخدام القيمه العادلة بنشر القوائم المالية بموعدها لاتخاذ القرارات.	4.00	0.839	مرتفع التاثير
عمل البنوك الأر دنية عند استخدام القيمة العادلة على نشر الافصاح المتعلق بالتغيرات على الملكية في موعد حدوثها.	3.85	0.780	مرتفع التاثير
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة يمكن إعدادها في وقت الحاجة دون مصاعب.	3.67	0.833	مرتفع التاثير

فقد كانت فقرة مساعدة المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة على عمل تصحيحات على القوائم المالية في وقتها الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وذلك بمتوسط مقداره (4.20) وبانحراف معياري (0.864).

بينما جاءت فقرة إعداد المعلومات المحاسبية على أساس القيمة العادلة دون مصاعب الأقل تأثيرا بمتوسط (3.67) وبانحراف معياري (0.833).

جدول (22)

فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	**3.93**	**0.613**	**مرتفع التاثير**	**11. 27**	**0.000**	**رفض**

كما يبين الجدول (22) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية (الوقتية) قد بلغ (3.93) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.613).

حيث بلغت قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (11.27) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على أنَّه لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية (الوقتية) في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

7/4 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك الأردنية:

بينت نتائج الدراسة أنّ جميع فقرات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل متخذ القرار في البنوك الأردنية كانت مرتفعة التأثير كما يبينها الجدول رقم (21). فقد بين الجدول (23) أن الفقرة الأعلى تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك الأردنية هي كون المعلومات المحاسبية المعدة طبقاً للقيمة العادلة قابلية للفهم بمتوسط درجة تأثير (4.16) وبانحراف معياري (938)

جدول (23)

الإحصاء الوصفي لعبار ات متغير قابلية المعلومات المحاسبية للفهم

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون قابلة للفهم.	4.16	0.938	مرتفع التاثير
تسم المعلومات المحاسبية عبر مبدأ القيمة العادلة بالموضو عية والدقة ليتمكن المستخدم من ادراك فائدتها وحسن استخدامها.	4.02	0.871	مرتفع التاثير
تعتبر البيانات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سهلة يمكن التعامل معها وتحليها بهدف اتخاذ القرارات.	3.73	0.849	مرتفع التاثير
تتمتع المعلومات المحاسبية بناء على القيمة العادلة ببساطة ووضوح كافي لتسهيل فهمها للمستخدمين دون بذل مجهود غير عادي لفهمها.	3.57	0.903	متوسط التاثير
المعلومات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة يتمكن أي شخص ذو مستوى متوسط أن يفهمها.	3.45	0.899	متوسط التاثير

وقد جاءت فقرة فهم الشخص العادي للمعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة الأقل تأثيرا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك الأردنية وبدرجة تأثير متوسطة بلغ متوسطها (3.45) مقابل انحراف معياري (0.899).

كما يبين الجدول (24) أن متوسط درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم قد بلغ (3.97) وهو درجة تأثير مرتفعة وبانحراف معياري (0.617).

جدول (24)

فرضية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم

العبارات (الفقرات)	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة t	مستوى المعنوية	التأييد أو الرفض
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم	**3.97**	**0.617**	**مرتفع التاثير**	**9.50**	**0.000**	**رفض**

كما بينت نتائج الجدول (24) أن قيمة اختبار تي لهذا المتغير قد بلغت (14.28) مقابل مستوى معنوية (0.000) مما يفيد ذلك في رفض الفرضية الفرعية السابعة والتي تنص على أنَّه لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل متخذي القرار في البنوك الأردنية.

إذاً هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.13 على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل متخذي القرار في البنوك الأردنية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1/5 النتائج:

بعد أن قام الباحث بعرض الإطار النظري والدراسات السابقة في الفصل الثاني، ونتائج اختبارات الفروض في الفصل الرابع يحاول الباحث في هذا الفصل عرض أهم النتائج التي توصل إليها من دراسته في التالي:

1/1/5 بينت الدراسة النظرية أنّ هناك اهتمام بالغ من قبل المهتمين في إعداد القوائم المالية ومستخدميها بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13. وقد تمكن الباحث من الوصول إلى هذه النتيجة من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع في البيئة الأردنية، وغيرها من بيئات التشغيل. وهو ما بينته الدراسات التي اهتمت بانتقاد التكلفة التاريخية كأسا وحيد للقياس (صالح، 2009؛ Ghafeer and Abdul Rahman, 2014).

2/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وهذه النتيجة توافق نتيجة دراسة العواقلة التي أجريت قبل خمس سنوات (العواقلة، 2012؛ الحطاب، 2012)، وكذلك الأمر مع دراسة (Yim, 2016) في السوق الصينية.

3/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وهذا ما قد يجعل الشركات تستطيع ان تقارن بياناتها لتدرك مدى تطورها تاريخيا أو مقارنة مع منافسيها، مما قد يجعلها موضع استقرارا أكثروهو ما بينته نتيجة دراسة (Yim, 2016)

5/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

6/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية حيادية المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وهنا يتوقع الباحث أن هذه النتيجة تخفف من انتقاد المعارضين لتطبيق القيمة العادلة لما قد تسببه من تحيز وعدم حيادية.

7/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية (وقتية المعلومات المحاسبية) في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

8/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على خاصية قابلية فهم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويرى الباحث أنَّه في ضوء الاهتمام بتطبيق معايي الإبلاغ المالي فقد توجهت معظم المؤسسات إلى تأهيل كوادرها

لفهم وتطبيق هذه المعايير مما قد جعلها قابلة للفهم رغم توقع المنتقدين لصعوبة فهمها إلا من ذوي الخبرات. خاصة هذا الموضوع يجد استجابة في القطاع المالي أكثر كما بينته دراسة (Wang et al, 2017).

9/1/5 هناك تأثير مرتفع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2/5 التوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1/2/5 متابعة التحقق من التزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS. 13 والالتزام بما سنَّه المشرع بهذا الخصوص نظرا لما لهذا التطبيق من تأثير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2/2/5 إجراء دراسات مستقبلية عن المشاكل والصعوبات المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS. 13 للتعرف عليها من خلال المطبقين للمعيار ثم العمل على التخلص من تلك المشاكل والاستفادة من مزايا تطبيق هذا المعيار وإجراء الدورات التأهيلية إن لزم الأمر وفق نتائج تلك الدراسات.

3/2/5 إجراء دراسات مشابهة على تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS. 13 في البنوك الأردنية والأجنبية وكذلك مقارنتها مع الشركات الأخرى غير المالية للوقوف على خصوصية التطبيق لكل قطاع إن وجدت.

4/2/5إجراءا دراسات عن منافع الالتزام بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS. 13 من واقع البيانات المالية المنشور ة ومقارنتها مع سنوات عدم التطبيق، ومقارنة تلك المنافع مع المنافع المدركة التي تم استنتاجها من هذه الدراسة والدراسات المشابهة وتحليل المقارنة بينهما.

5/2/5 إجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية باستخدام مقاييس تعتمد على البيانات المالية المنشورة للبنوك لقياس جودة المعلومات المحاسبية أوجودة التقارير المالية بين المؤسسات التي تلتزم التطبيق وتلك التي لا تلتزم التطبيق.

المراجع

<u>المراجع باللغة العربية</u>

أبو نصار، وحميدات (2016)،**معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية،** ط1، دار وائل للنشر، عمان-الأردن.

بلعزيز، سارة (2015)، "**دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS 13 في البيئة الجزائرية**" رسالة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية ،علوم التسيير و علوم تجارية الدراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر.

جعارة، أسامة عمر ،(2012) "**المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة– الملاءمة والموثوقية، مشكلات التطبيق، مراجعة بحثية_ تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأوسط-عمان، العدد29 .

حامدي، علي، (2011)، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية** –**آريس**"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

الحطاب، طارق مصطفى، (2012)، " **قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة**"، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمَّان، الأردن.

حنان، رضوان حلوة،(2003)،"**تطور الفكر المحاسبي، مدخل لنظرية المحاسبة**"، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خزعلي، جانيت قاسم محمد، (2011)، " **مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الإعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

دنون، زيد عثمان، (2015)،"**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**"، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء.

زيد، عبد الملك عمر، (2002)،"**المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**"، الجزء الأول الإطار التاريخي للمحاسبة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

السيد، ابراهيم جابر، (2014)، "**المحاسبة الدولية وعلاقاتها بالتجارة الالكترونية**"، الطبعة الأولى، دار الغيداء للنشر والتوز يع، عمان، الأردن.

الشريفي، ناظم حسن والعامري، سعود جايد مشكور، (2009)،"**المحاسبة المتقدمة في الشركات-الأسس النظرية والعملية لإحتساب قيمة الشركات**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

صالح، رضا ابراهيم (2009)، "**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الاسكندرية، العدد(2) المجلد (46) ص.36.

الصباغ، أحمدوفراج، ثناء وأسعد، زينب (2016)،" **مخاطر مراجعة القيمة العادلة في ظل اتجاه منشآت الأعمال نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS: إطار مقترح**"، **e-Proceeding of the Social Sciences Research** كوالالمبور، ماليزيا ص 295-317.

الصيح، عبد الحميد مانع، (2005)،" **أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية**"، المجلة العربية للمحاسبين، المجلد الثاني، العدد الأول: 49-71.

عباس، أحلام، (2013)، "**أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية**"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

عثمان، براهيم يعقوب إسماعيل، (2016)، " **أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية وميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**"، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العرود، شاهر فلاح (2012)، "**منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية**"، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، المجلد(5)، العدد (2)، ص179-220.

عقاري، مصطفى، (2005)، " المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد. 5: 64- 77.

عواد، روحي وجدي (2010)، "**محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

العواقلة، عبد العزيز عبد الله عقلة، (2012) بعنوان " **مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمعالجة بديلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

غزالات، أنس نجيب، (2012)، "**محاسبة القيمة العادلة وأثرها على قرارات منح الإئتمان في القطاع المالي للشركات طالبة الإئتمان**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

الفداغ، فداغ، (2002)،"**المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

القاضي، حسين، وحمدان، مأمون (2007) ، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، عمان، الأردن

كيسو وجيري بجانت، (2005)، "**المحاسبة المتوسطة الجزء الاول**"، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

لطفي، أمين السيد،(2005)، " **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**"، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، الإسكندرية.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (2015)، 13معيار 13: فقرة ب5-ب11، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (2014)، " أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية"، متاحة على:

http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/109338

الناغي، محمد السيد، (2002)، **دراسة في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، المكتبة المصرية، جامعة المنصورة، مصر.

النجار، جميل حسن،(2013)،" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلّد 9، العدد 3.

النقيب، كمال عبد العزيز،(2004)، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهلي، ناصر محمد علي، (2009)، " خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيي - جامعة الحاج لخضر"باتنة"، الجزائر.

المراجع باللغة الإنجليزية

Adrian-Cosmin , C., (2015), “Information System - Qualitative Characteristics and The Importance of Accounting Information at Trade Entities”, **Annals of the „Constantin Brâncuşi” University of Târgu Jiu**, Economy Series, Issue 1, volume II: 168-174.

Alhaj Ahmad, F.and Aladwan, M., (2015), “ The Effect Of Fair Value Accounting On Jordanian Investment Properties –An Empirical Study On Jordanian Listed Real Estate Companies Application Study on Jordanian listed real estate companies**”, International Jordan of Financial Research**,Vol. 6 , No.4

Busso, D., (2014**), “**Does IFRS 13 Improve the Disclosure of the Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe**”, Journal on Business Review**, Vol. 3, No. 4.

Daniel, B., Cheng, M., and Monica, N., (2016), “The Impact of SEC Disclosure Monitoring on the Uncertainty of Fair Value Estimates”, **Accounting Review,** Vol. 91, Iss. 2.

Ghafeer, N. and Abdul Rahman, A., (2014**), “**The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement: IFRS 13 "an Application Study in Insurance Companies", **Research journal of Finanace and Accounting**, Vol. 5, No.16.

George, D., & Mallery, P. (2003). SPSS for Windows step by step: A simple guide and reference. 11.0 update, (4th ed.). Boston

IASB (2015) International Accounting Statdards Boards, available online www.ifrs,org

IASB, IASCF, (2006), International Accounting Standard 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

IASB (2010),The Conceptual Framework for Financial Reporting 2010, https://dart.deloitte.com/resource/1/7036afd8-3f7e-11e6-95db-2d5b01548a21

IFRS (2016) International Financial Reporting Stadards, IFRS, 13, available online www.ifrs,org

Kunz, B., (2015), **"The Scope of Disclosures of Fair Value Measurement Methods of Financial Instruments Infinancial Statements of Banks Listed on Thewarsaw Stock Exchange",** prace naukowe uniwersytetu ekonomicznego we wrocławiu nr 207 research papers of wrocław university of economics**, Financial Investment and Insurance – ISSN 1899-3192 Global Trends and the Polish Market e-ISSN 2392-0041.**

Nobesa, C. W., and C. Stadlerb, (2014), The qualitative characteristics of financial information and managers' accounting decisions evidence from IFRS policy changes", **Available on: http://www.ifrs.org/IFRS-Research/2014/Documents/Paper%20-%20%20Qualitative%20characteristics.pdf**

Palea, V., (2013), "Private Equity Fair Value Measurement: A Critical Perspective on IFRS 13**", Australian Accounting Review**, Vol. 23, Iss. 3

Wang, D., Song, J.and Zhang,Y., (2017), " Dose Market Welcome The International Conergence Of Fair Value Standard In China ?", **Applied Finance and Accounting**, Vol. 3, No. 2.

Yim, S., (2016), "Fair Value Accounting And Financial Stability Based On The Adoption Of K-IFRS IN 2011**", The journal of Applied Business Research,** Vol. 32, No. 6.

الملحق (1) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة جرش

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

برنامج الماجستير

استبانة

السيد.......................... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

يقوم الباحث بإعداد أطروحة ماجستير في المحاسبة بعنوان:

" أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانيه على البنوك الأردنية ".

أرجو التكرم بالإجابة عن أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعيةنظراً لأهميتها في مساعدة الباحث لتحقيق أهداف هذه الدراسة، مؤكدا لحضراتكم أن كل ما يرد فيها سوف يحاط بسرية تامة، ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

في حالة رغبتكم في الحصول على نتائج هذه الدراسة يرجى كتابة بريدكم الإلكتروني..

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث:

رضوان نهار سليمان بني هاني

Radwan_nhar@yahoo.com

القسم الأول

بيانات المتغيرات الديموغرافية

التعليمات: يرجى التكرم بوضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1- **العمر**

o أقل من 25 سنة　　o من 25 – إلى أقل من 35 سنة

o من 35 – إلى أقل من 45 سنة　　o أكبر من 45 سنه

2- **المؤهل العلمي**

o بكالوريوس o ماجستير o دكتوراه o اخرى أذكرها....

3- **التخصص العلمي**

o محاسبه o إدارة أعمال o ماليه ومصرفية o اقتصاد o اخرى أذكرها.

4- **الوظيفة:**

o مدير o رئيس قسم oرئيس شعبة o مدقق oموظف في القسم المالي

5- **الشهادات المهنية**

o CPA o CMA o JCPA o أخرى اذكرها o لا يوجد

6-**الخبر ة**

o اقل من5 سنوات　　o من 5 لأقل من 10 سنوات

o من 10 لأقل من 15 سنة　　o من 15 سنة فأكثر.

القسم الثاني

بيانات متغيرات الدراسة

التعليمات: يرجى التكرم بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم في أثر **تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي** 13 **على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية** "، علماً بأن أعلى الدرجات موافق بشدة (5) درجات, وأقلها لا اوافق بشدة (1) درجة، وما بينهما يتسلسل حسب درجة القوة.

أولاً : لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملاءمة في البنوك الأردنية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تساعد على ملائمتها لاحتياجات اصحاب القرار ويمكن الاعتماد عليها في التغذية الراجعة.					
2	المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر قيمة تنبؤية عالية.					
3	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يوفر عدالة وشفافية أكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية.					
4	المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة تكون مناسبة لمتخذي القرارات و أكثر ارتباطاً بالواقع.					
5	المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمه العادلة تساعد الدائنين على اتخاذ قرارات الائتمان بصورة أكثر دقة بالنسبة للتكلفة التاريخية.					

ثانياً : لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق في البنوك الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تعمل على تقديم معلومات تتسم بالموثوقية.					
2	التوسع في عملية الافصاح المحاسبي عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة لاتخاذ القرار.					
3	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تقدم معلومات محاسبية عن المستقبل يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها.					
4	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون خالية من الأخطاء الجوهرية.					

ثالثاً : لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة في البنوك الأردنية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يوفر المعيار حسب القيمة العادلة امكانية تعديل البيانات المالية للسنوات السابقة مما يسهل عملية المقارنة.					
2	تصنيف عناصر قائمة الدخل بالقيمة العادلة يتم اعداده بشكل واضح ودقيق بما يكفي للمقارنة بين البنوك الأردنية.					
3	تصنيف عناصر قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة يعد بطريقة ثابتة وواضحة يمكن من خلالها مقارنة المركز المالي بين البنوك الأردنية.					
4	تبر الافصاح المقدم عن طريقة احتساب القيمة العادلة وا إعادة القياس كافية لغايات مقارنة الاداء بين البنوك الأردنية.					

رابعاً : لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية للتحقق في البنوك الأردنية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون قابله للتحقق منها حتى بعد مدة طويلة من اعدادها.					
2	الحسابات الواردة في التقارير المالية في المرات السابقة مستقلة تماما عن النتائج الحالية عند عملية القياس بالقيمة العادلة.					
3	عند إعادة القياس المبنى على القيمة العادلة من قبل محاسبين مختلفين فإنهم سوف يتوصلون إلى النتائج السابقة نفسها.					
4	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تقدم معلومات محاسبية متطابقة مع الاساليب المستخدمه لإعداد التقارير الماليه.					

خامسا: لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية الحيادية في البنوك الأردنية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون أقرب إلى الحيادية.					
2	تساعد القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية.					
3	تخلو المعلومات المحاسبية المستخدمه في احتساب القيمة العادلة من اي تحيز في عملية القياس سواء كان مقصودا ام غير مقصود.					
4	تساعد القيمة العادلة بالبعد عن التحيز والتحرر من الرأي الشخصي لصالح الأدلة والأسس والقواعد والمفاهيم والإجراءات والسياسيات والمبادئ ضمن فرضيات ومتطلبات وقيود في حال وجود تقديرات.					

سادسا: لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب في البنوك الأردنية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تقوم البنوك الأردنية عند استخدام القيمه العادلة بنشر القوائم المالية بموعدها لاتخاذ القرارات.					
2	تعمل البنوك الأردنية عند استخدام القيمة العادلة على نشر الافصاح المتعلق بالتغيرات على الملكية في موعد حدوثها.					
3	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تقدم معلومات محاسبية لعمل تصحيحات على القوائم الماليه في الوقت المناسب.					

4	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة يمكن اعدادها في وقت الحاجة دون مصاعب.					

سابعا: لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية الفهم في البنوك الأردنية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبيه المبنية على أساس القيمه العادلة تكون قابلية للفهم.					
2	تتسم المعلومات المحاسبية عبر مبدأ القيمة العادلة بالموضوعية والدقة ليتمكن المستخدم من ادراك فائدتها وحسن استخدامها.					
3	المعلومات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة يتمكن اي شخص ذو مستوى متوسط ان يفهمها.					
4	تعتبر البيانات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سهلة ويمكن التعامل معها وتحليلها بهدف اتخاذ القرارات.					
5	تتمتع المعلومات المحاسبية بناء على القيمة العادلة ببساطة ووضوح كافي لتسهيل فهمها للمستخدمين دون بذل مجهود غير عادي لفهمها.					

شاكراً لحسن تعاونكم

ملحق (2)

أسماء المحكمين لاستبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الرتبة الأكاديمية	مكان العمل
1	أ. د. حسام خداش	أستاذ	الجامعة الهاشمية
2	أ. د. ميشيل سويدان	أستاذ	جامعة اليرموك
3	أ. د. تركي زغلول	أستاذ	جامعة اليرموك
4	أ. د. رياض العبد الله	أستاذ	جامعة اليرموك
5	د. محمود عودات	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك
6	د. جمعة حميدات	أستاذ مساعد	جامعة البتراء
7	د. ناصر يوسف الزعبي	أستاذ مشارك	جامعة إربد الأهلية
8	أ. د. سليمان الدلاهمة	أستاذ	جامعة جرش
9	د. ياسر الزعارير	أستاذ مساعد	جامعة جرش
10	د. محمد أبو الهيجاء	أستاذ مشارك	جامعة جرش
11	د. أسامة عبد المنعم	أستاذ مشارك	جامعة جرش
12	د. مأمون القضاة	أستاذ مشارك	جامعة جرش
13	د. جمال العفيف	أستاذ مساعد	جامعة جرش
14	د. نوفان العليمات	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت

ملحق (3)

قائمة بأسماء البنوك الأردنية (الشركات المساهمة العامة - قطاع البنوك)

التسلسل	اسم الشركة	الرمز الحرفي	رقم الشركة
1	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	111001
2	البنك الأردني الكويتي	JOKB	111002
3	البنك التجاري الأردني	JCBK	111003
4	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	111004
5	بنك الإستثمار العربي الأردني	AJIB	111005
6	بنك الأردن دبي الإسلامي	JDIB	111006
7	بنك الإتحاد	UBSI	111007
8	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	ABCO	111009
9	البنك الإستثماري	INVB	111014
10	بنك المال الأردني	EXFB	111017
11	بنك سوسيته جنرال (الأردن)	SGBJ	111020
12	بنك القاهرة عمان	CABK	111021
13	بنك الأردن	BOJX	111022
14	البنك الأهلي الأردني	AHLI	111033
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	IIAB	111201
16	البنك العربي	ARBK	113023

ملاحظة: البنوك المظللة هي التي لم تقبل التعاون مع الباحث